



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: الاقتصاد كمي

النوعية المؤسسية وأثرها على الاستثمار
المحلي في الجزائر
" دراسة قياسية للفترة 1996 - 2018 "

إعداد الطلبة	المشرف:
محمد الطاهر عزي	د- عقبة ريمي
محمد سالم فتح الله	المشرف المساعد:
محمد كمال بوحامد	د- عبد الحق طير

الدكتور:	الرتبة	الصفة
عبد الجليل شليق	أستاذ محاضر	رئيسا
عقبة ريمي	أستاذ محاضر	مشرفا
محمد العيد التجاني	أستاذ محاضر	مناقشا

الموسم الجامعي: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاهداء

للتى رفعها الله مقامها وجعل الجنة تحت اقدامها أُمي صاحبة القلب الكبير ونبع الحنان الصافي أطال الله
في عمرها .

إلى الذى أحبني بلا مقابل وأنار لي الطريق ومنحني كرم الحياة ورغد العيش وكان سندا لي أبي الغالي
حفظه الله ورعاه

إلى كل اخوتي وأخواتي كل أحد باسمه .

وإلى ابنائهم الابرار

إلى كل أصدقائي من قريب أو من بعيد أزف لهم سلامي

إلى كل من علموني حروف من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى معاني العلم

وإلى كل القلوب التي كانت تفرح لفرحتي وتأسى لما يصبني

أهدي لكم ثمرة جهدي

شكر و تقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" حديث صحيح.

أولا نحمد الله ونشكره على منحنى القدرة لإتمام هذا العمل
كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل ونخص بالذكر الأولياء
الأعزاء...

جميع أساتذة الكلية وخاصة الأستاذ المشرف ريمى عقبة الذي لم يخل علينا بتوصياته
ونصائحه كذلك المشرف المساعد طير عبد الحق

إلى كل من ساهم ولو بالكلمة الطيبة في إعداد هذا العمل المتواضع سائلين
المولى تبارك وتعالى أن يجزيهم عنا وعن الأمة الإسلامية كل الخير.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر النوعية المؤسسية على الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1996 إلى 2018 وهذا باستخدام متغيرات مستقلة التي تعبر على النوعية المؤسسية والمتمثلة في الحرية السياسية والمعبر عنها بالمتوسط الحسابي لمؤشرات الحوكمة (مؤشر فعالية الحكومة ، مؤشر الجودة التنظيمية ، مؤشر قواعد القانون ، مؤشر السيطرة على الفساد)، والحرية الاقتصادية والمعبر عنها بالمتوسط الحسابي لمؤشرات الحرية الاقتصادية (الحرية العمل ،حرية الاستثمار ،حرية التجارة ،الحرية النقدية ،الحرية المالية)، بالإضافة إلى متغير وهمي يعبر عن التغير الهيكلي في الاستثمار المحلي. أما المتغير التابع الاستثمار المحلي تم التعبير عليه بقيم الرأس المال الثابت.

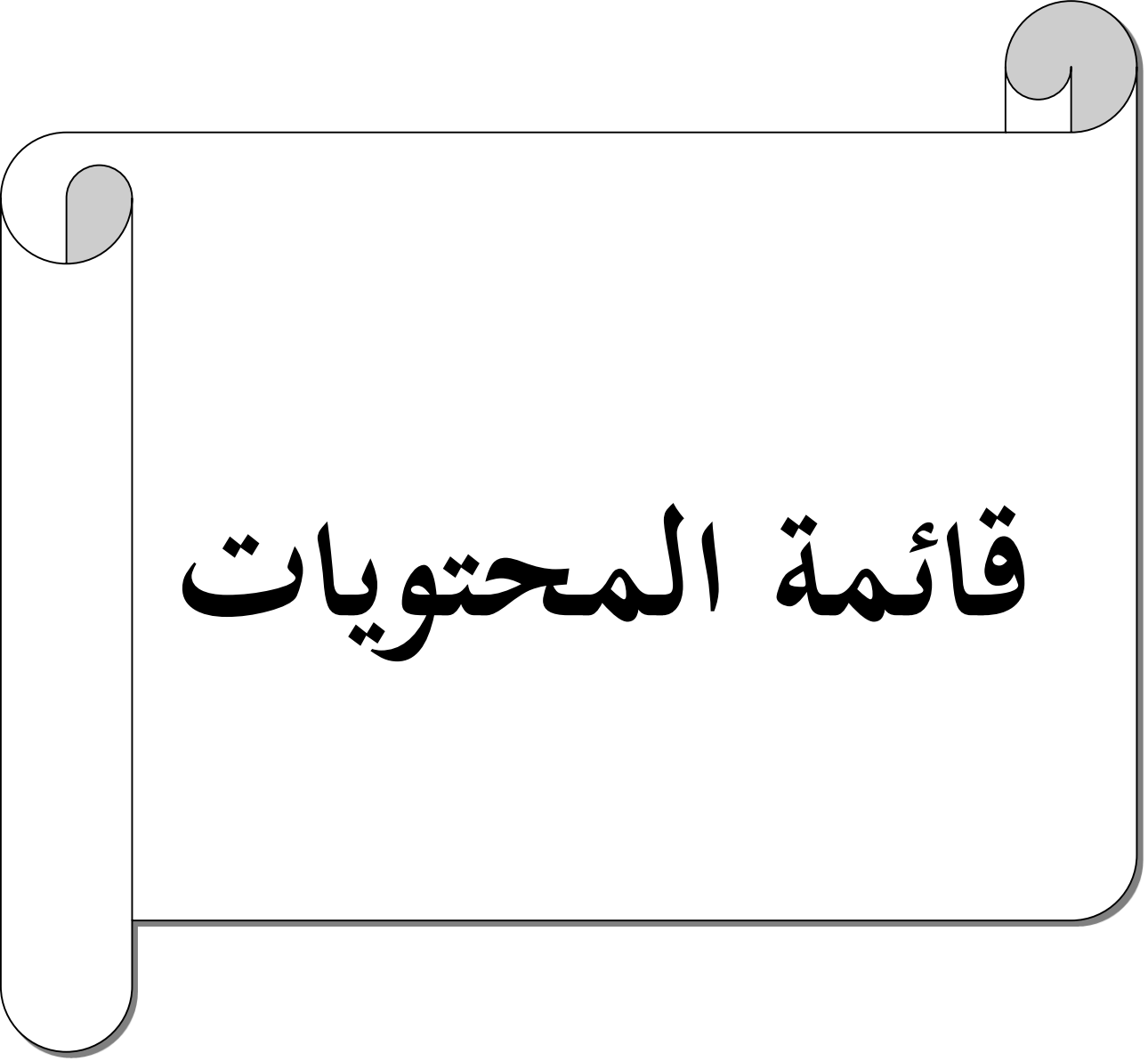
ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام بيانات لسلسلة الزمنية التي تغطي فترة الدراسة وتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) باستخدام برنامج Eviews، وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه هناك أثر إيجابي للحرية السياسية على الاستثمار المحلي، وأثر سلبي للحرية الاقتصادية. **الكلمات المفتاحية:** النوعية المؤسسية، الاستثمار المحلي، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

Summary:

This study aims to know the effect of institutional quality on domestic investment in Algeria during the period 1996 to 2018 by using independent variables that express the institutional quality represented in political freedom and expressed in the arithmetic mean of governance indicators (government effectiveness index, organizational quality index, law rules index, The index of controlling corruption), and economic freedom, expressed in the arithmetic mean of the indicators of economic freedom (freedom of action, freedom of investment, freedom of trade, monetary freedom, financial freedom), in addition to a dummy variable that expresses the structural change in domestic investment. Express it in fixed capital values.

To achieve this purpose, time series data covering the study period were used, and the ARDL model was applied using Eviews. The results of the study showed that there is a positive impact of political freedom on domestic investment, and a negative impact of economic freedom.

Key Words: Institutional Quality, Domestic Investment, ARDL Regression Model



قائمة المحتويات

الرقم	العنوان
	الاهداء
	الشكر والتقدير
	الملخص
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول والاشكال البيانية
	قائمة الاختصارات والرموز
أ-ت	المقدمة
الفصل الاول: الادبيات النظرية والتطبيقية للنوعية المؤسساتية والاستثمار المحلي	
4	تمهيد
5	المبحث الاول: النوعية المؤسساتية
5	المطلب الاول: تعريف النوعية المؤسساتية
5	اولا: تعريف أول
5	ثانيا: تعريف الثاني
5	ثالثا: تعريف الثالث
5	رابعا: تعريف الرابع
5	خامسا: تعريف الخامس
6	المطلب الثاني: أنواع نوعية المؤسساتية
6	اولا: النوعية المؤسساتية السياسية
8	ثانيا: النوعية المؤسساتية الاقتصادية
8	المطلب الثالث: اهمية النوعية المؤسساتية
10	المطلب الرابع: اسباب الاختلاف النوعية المؤسساتية بين الدول
10	اولا: الدولة
10	ثانيا: التاريخ والأرث الاستعماري
11	ثالثا: موارد الطبيعية والجغرافية
11	المطلب الخامس: المؤشرات المرتبطة بالنوعية المؤسساتية
11	اولا: المؤشرات الدولية
12	ثانيا: المؤشر تقيم مخاطر القطرية

15	ثالثا: المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية
17	رابعا: مؤشر البيئة أداء الأعمال
17	خامسا: مؤشر الفساد
19	المبحث الثاني: الاستثمار المحلي
19	المطلب الأول: ماهية الاستثمار المحلي
19	أولا: تعريف الاستثمار المحلي
20	ثانيا: خصائص الاستثمار المحلي
20	ثالثا: مبادئ الاستثمار المحلي
21	المطلب الثاني: أنواع الاستثمار المحلي
21	أولا: من حيث الطبيعة القانونية
22	ثانيا: من حيث مدة الزمنية
22	ثالثا: من حيث الموضوع
23	المطلب الثالث: أهداف الاستثمار المحلي
23	أولا: الأهداف الاقتصادية
24	ثانيا: الأهداف السياسية
24	ثالثا: الأهداف التكنولوجية
24	رابعا: الأهداف الاجتماعية
24	المطلب الرابع: مجالات والأهمية الاستثمار المحلي
24	أولا: مجالات الاستثمار المحلي
26	ثانيا: أهمية الاستثمار المحلي
26	المطلب الخامس: سياسة التشجيع الاستثمار المحلي
26	أولا: سياسة العامة
27	ثانيا: السياسات المتعلقة بالحوافز الضريبية والمالية
28	المبحث الثالث: الدراسات السابقة التطبيقية حول العلاقة بين النوعية المؤسسية والاستثمار المحلي
28	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
30	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
34	المطلب الثالث: مقارنة بين دراسات السابقة و الحالية
38	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: الدراسة قياسية لأثر النوعية المؤسسية على الاستثمار المحلي في الجزائر خلال فترة 1996 إلى 2018	
40	تمهيد
40	المبحث الأول: البيئة المؤسسية والاستثمار المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة
40	المطلب الأول: مكانة الجزائر مؤشرات البيئة المؤسسية
40	أولاً: مكانة الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية للسنة 2017
43	ثانياً: مكانة الجزائر في مؤشر بيئة الأعمال 2017
45	ثالثاً: مكانة الجزائر في مؤشر الحوكمة
46	المطلب الثاني: مكانة الجزائر في الاستثمار المحلي
49	المبحث الثاني : الدراسة القياسية لأثر النوعية المؤسسية على الاستثمار المحلي خلال فترة الدراسة
49	المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات
49	أولاً: المتغير التابع
50	ثانياً: المتغيرات المستقلة
52	المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة
52	أولاً: تعريف النموذج
52	ثانياً: مراحل التقدير وفق النموذج (ARDL)
54	المطلب الثالث: تقدير وتحليل نتائج الدراسة القياسية
54	أولاً: إجراء اختبار جذر الوحدة
55	ثانياً: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود
57	ثالثاً: تقدير علاقة المدى الطويل والمدى القصير
63	الخلاصة
64	الخاتمة
67	قائمة المصادر والمراجع
73	الملاحق

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	دليل قيمة مؤشرات الحرية الاقتصادية	8
2	مكونات مؤشر المخاطر القطرية	12
3	درجات المخاطر وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية	13
4	مكونات مؤشر دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية	14
5	تصنيفات مؤشر الكوفاكس للمخاطر القطرية	15
6	كيفية حساب قيم المؤشرات الفرعية للمؤشر المركب للسياسيات الاقتصادية	16
7	مجالات الاستثمار المحلي العام	24
8	مقارنة بين الدراسة السابقة والحالية	35
9	مؤشر الحرية الاقتصادية لبعض الدول العربية سنة 2017	41
10	ترتيب الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال لسنة 2017	43
11	مكانة الجزائر في المؤشر الحوكمة سنوات 2006-2016	45
12	قيم الاستثمارات المحلية في الجزائر 2000-2015	46
13	متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات	49
14	اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (ADF)	55
15	جدول نتائج النموذج (ARDL)	56
16	جدول اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل	56
17	نتائج تقدير نموذج الأجل الطويل المتغير التابع (Y)	57
18	نتائج تقدير النموذج تصحيح الخطأ للنموذج (ARDL)	59
19	اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ	60
20	اختبار ثبات التباين للأخطاء	61

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
48	الاستثمار المحلي في الجزائر خلال 2015-2000	1
60	التوزيع الطبيعي للأخطاء	2
62	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)	3
62	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM OF Squares)	4

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز أو اختصار	التعريف
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
USA	ولايات المتحدة الأمريكية
COFACE	المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية
OPEC	المنظمة العالمية للبترو
VAR	نموذج الانحدار الذاتي
ARDEL	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة
UECM	نموذج تصحيح الخطأ
m و n	فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات
E	حد الخطأ العشوائي
F	إحصائية فيشر
H0	فرضية الصفرية
AIC	اختبار أكاييك
ECM	نموذج تصحيح الخطأ
CUSUM	اختبار مجموع التراكمي للبواقي المعاودة
CUSUM of Squares	اختبار مجموع مربعات البواقي المعاودة
SC	اختبار شوارتز

مقدمة

مقدمة:

تملك الجزائر ثالث اكبر الاقتصاد في منطقة شرق الأوسط و شمال إفريقيا ،وهي بلد رائد في المغرب العربي ، وكذلك واحد من البلدان القليلة التي نجحت في خفض معدل الفقر بواقع 20% في العقدين الماضيين . في الواقع ، اتخذت الحكومة الجزائرية خطوات مهمة لتحسين رفاهية شعبها من خلال تطبيق سياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وفي ظل تهاوي الأسعار النفط في السوق العالمية انخفضت إيرادات الجزائر من النفط والغاز إلى نصف في السنوات الأخيرة ، مما ساهم في الحدوث انخفاض السريع في احتياطاتها من العملة الأجنبية بالإضافة إلى ذلك ، هناك تحديات هيكلية تعيق النمو خارج قطاع المحروقات ، مع استمرار ارتفاع معدل التضخم ، وفي ظل هذا الوضع تعمل الجزائر على إيجاد بدائل من أجل خروج من دوامة تابعة لقطاع المحروقات ، وذلك من خلال تحسين البيئة المؤسسية السياسية والاقتصادية وبناء مؤسسات ذات جودة لزيادة حجم الاستثمار المحلي وتحول من اقتصاد يعتمد على المحروقات إلى اقتصاد متنوع مبني على إستراتيجية ناجحة تحقق تنمية اقتصادية وعلى ضوء ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية :

1-المشكلة الرئيسية:

ما مدى تأثير متغيرات النوعية المؤسسية على الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1996-2018؟

2- الأسئلة الفرعية :

- ماهو واقع البيئة المؤسسية في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ماهو الاستثمار المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ما نوع وحجم أثر الحرية السياسية على الاستثمار المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ما نوع وحجم أثر الحرية الاقتصادية على حجم الاستثمار المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

3- فرضيات الدراسة: انطلاقا من مشكلة الدراسة والأسئلة الفرعية التي اشتقت منها فقد اعتمدنا الفرضيات التالية:

- تعمل الجزائر على تحسين البيئة السياسية والاقتصادية من أجل تحسين القطاع الاستثماري للبلاد.
- هناك أثر إيجابي ومعنوي لمؤشر الحرية السياسية على حجم الاستثمار المحلي.
- هناك أثر إيجابي ومعنوي لمؤشر الحرية الاقتصادية على حجم الاستثمار المحلي.

4- أسباب اختيار الموضوع:

لقد استقر رأينا على اختيار موضوع أثر النوعية المؤسسية على الاستثمار المحلي انطلاقا من جملة مبررات ذاتية وموضوعية تدفع باتجاه محاولة البحث في هذا الموضوع وكشف عن بعض الحقائق الجديرة بدراسة .

- المبررات الذاتية:

تتمثل في رغبتنا في دراسة وتحليل موضوع النوعية المؤسساتية وآثرها على الاستثمار المحلي

- المبررات الموضوعية:

تتمثل في الأهمية العلمية للموضوع في محاولة إثرائه وشرح الأسباب والنتائج الناجمة على النوعية المؤسساتية حول الاستثمار المحلي وبيان أهمية مؤشرات النوعية المؤسساتية على الاستثمار المحلي .
يندرج موضوع بحثنا ضمن المواضيع الجديدة والمبتكرة والتي تمثل إسهاما علميا ومعرفيا يثري مكتبتنا الجامعية، ويوجه الاهتمام الطلبة والباحثين نحو هذا الموضوع من اجل إثرائه بمعلومات جديدة من زوايا مختلفة.

5-أهمية البحث (الدراسة) :

تكمُن أهمية بحثنا في أنه أحد موضوعات الأكاديمية الذي يولي له صانعي السياسات الاقتصادية الاهتمام كبير كون أن النوعية المؤسساتية للبلد ما لها تأثير كبير في تحديد حجم الاستثمار المحلي كما يعني كذلك بدراسة الوضع الاقتصادي والسياسي، والتعرف أكثر على مصطلح النوعية المؤسساتية والنظر لأهميتها على النمو الاقتصادي.

6- أهداف الدراسة :

-استكشاف ماهي المؤشرات المكونة لنوعية المؤسساتية التي لها أثر مباشر في حجم الاستثمار المحلي
- استخدام أساليب وتقنيات التحليل القياسي لفحص العلاقة بين مؤشرات النوعية المؤسساتية و الاستثمار المحلي.

7- منهج البحث والأدوات المستخدمة :

اعتمدنا في بحثنا على منهج الوصفي وهو الذي تضمننا الناحية النظرية للدراسة القياسية وتمثل في مجموعة من تعريفات متعلقة بمتغيرات الدراسة.
واعتمدنا كذلك على منهج التحليلي ومنهج الرياضي الإحصائي وقد شمل الدراسة القياسية للنموذج المتمثل في بيانات السلسلة الزمنية المتعلقة بكل من متوسط مؤشرات الحرية الاقتصادية وكذلك متوسط مؤشرات الحرية السياسية .

8- صعوبات البحث :

لا يخلو أي بحث في إنجازهِ من الصعوبات والعراقيل من بينها:
- تشعب الموضوع واتساعه مما أوجد صعوبة التحكم فيه.
- صعوبة الربط بين التحليلات النظرية حول المتغيرات الدراسة وواقعها في الجزائر .
- الدراسات الميدانية في هذا المجال قليلة مما شكل لنا صعوبة في تتبع سلوك الاستثمار المحلي المتأثر بالمؤشرات النوعية المؤسساتية.

9- هيكلية الدراسة:

قسمت الدراسة إلى فصلين بعد المقدمة العامة ، حيث سيعرض الفصل الأول الإطار النظري للدراسة حيث شمل ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول الإطار النظري للنوعية المؤسساتية أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى ماهية الاستثمار المحلي بينما المبحث الثالث تم اللجوء فيه إلى معرفة الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية، أما في ما يخص الفصل الثاني وهو عبارة على دراسة قياسية للنوعية المؤسساتية وأثرها على الاستثمار المحلي في الجزائر للفترة 1996 إلى 2018 وهذا بتقسيم الفصل إلى مبحثين الأول تناول فيه مكانة الجزائر في البيئة المؤسساتية والاستثمار المحلي، بينما المبحث الثاني الدراسة القياسية لأثر النوعية المؤسساتية على لاستثمار المحلي وتحليل النتائج .

10- الإطار الزمني والمكاني للدراسة:

- على مستوى الزمني: تتحدد الدراسة فترة الممتدة من 1996 إلى 2018.

- على مستوى المكاني: تناولت الدراسة دولة الجزائر

11- أدوات الدراسة:

تم توظيف مختلف المصادر المكتوبة والالكترونية في إعداد هذه الدراسة المتمثل في:

- **الكتب:** وهي مرجع أساسي للبحث، فيها تتركز معلومات وتتلور الآراء والأفكار والنظريات وهي التي تحدد نطاق الموضوع وعلاقته بالمواضيع الأخرى .

- **المجلات والدوريات:** التي تصدر البحوث والدراسات المتخصصة، و تغطي المؤتمرات والملتقيات العلمية الدولية، وتقدم ملخصات للكتب الجديدة الصدور، كما تعالج موضوعات جديد وأنية ومبتكرة.

- **التقارير:** تتمتع التقارير بأهمية قصوى في إعداد البحوث العلمية باعتبارها توفر معطيات كمية وإحصائية وتحليلات علمية ودراسات ميدانية تمكن الباحث من دراسة وتحليل موضوع .

- **المواقع الالكترونية:** حيث تعتبر الانترنت من أدوات المستحدثة والمتطورة التي يستعين بها الباحث في جميع البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع بحثه.

الفصل الأول

الإطار النظري للنوعية
المؤسسية والاستثمار المحلي

تمهيد:

تصاعد اهتمام الجزائر بالاستثمارات المحلية، وهذا بعد أن كانت تأخذ موقف حذر منها لكن بعدما تأكد لها أهميتها ودورها في التنمية الاقتصادية وكذلك في سد العجز و تلبية الاحتياجات المحلية للموارد المالية، لجأت الحكومة إلى تبني جملة من الإصلاحات لتحسين نوعية المؤسساتية حيث تأكدت من تجارب سابقة لبعض من الدول العالم إن نوعية المؤسساتية لها تأثير مباشر على الاستثمار، فقمنا في هذا الفصل بدراسة نظرية و تطبيقية للنوعية المؤسساتية وآثرها على الاستثمار المحلي وهذا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث أولهم قراءة مفاهيمية للنوعية المؤسساتية و ثانية حول الاستثمار المحلي وتناولنا في المبحث الثالث الدراسات التطبيقية السابقة للنوعية المؤسساتية و علاقتها بالمتغيرات الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية النوعية المؤسساتية

يعتبر موضوع النوعية المؤسسية من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام كل من الاقتصاديين والسياسيين والإداريين وذلك يعود للأثر التي تخلفه في البيئة الاقتصادية ومن خلال مبحثنا هذا الذي سوف نتطرق إلى تعريف النوعية المؤسسية وأنواعها وأهميتها وأسباب اختلافها بين الدول وكذلك المؤشرات المرتبطة بها و المؤشرات المركب للسياسات الاقتصادية ومؤشر بيئة الأداء الأعمال ومؤشر الفساد.

المطلب الأول: تعريف النوعية المؤسسية:

لقد أخذنا في هذا الصدد مجموعة من التعريفات حول النوعية المؤسسية:

أولاً: التعريف الأول: حسب هينز (KHANIC) أن النوعية المؤسسية تعرف بدرجة فعالية وقوة الضوابط والتوازنات في تشكيل السياسة العامة¹.

ثانياً: التعريف الثاني: حسب أموغلو (AEROGLU) فإن المؤسسات ذات النوعية الجيدة تقدم فرصاً عادلة في المجتمع تمكن من التوظيف الجيد للأسواق وتضع القيود على أفعال كل من الحكومات والنخبة².

ثالثاً: التعريف الثالث: حسب رودريك (RODRIK) النوعية المؤسسية بأنها تتضمن سيادة القانون والمستويات الأساسية للدخل والتعليم، التي تشير إلى الاختلافات في معدلات النمو ما بين الدول³.

رابعاً: التعريف الرابع: حسب كرميخون (F CAMPIGEON) فإن النوعية المؤسسية تشمل أبعاداً مختلفة للحكومة مثل تنفيذ حقوق الملكية، وفعالية البيروقراطية، ومصادقية النظام القضائي، ونوعية النظام القانوني، وسيادة القانون، وفعالية الحكومة⁴.

خامساً: التعريف الخامس: حسب مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية عام 2006 فإن النوعية المؤسسية تمثل بمدى ملائمة المحيط المؤسسي لفعالية الأسواق، مثل: حماية حقوق الملكية، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، وتسريع النمو، والاقتراب من مسار الدول المتقدمة⁵.

كما أفاد اقتصاديون آخرون بأن النوعية المؤسسية تشمل تقديم الحقوق الاجتماعية والسياسية والقانونية

المطلب الثاني: أنواع النوعية المؤسسية

¹ Fabrizio Carmignani, "The Distributive Effects of Institutional Quality When Government Stability is Endogenous", European Journal of Political Economy, no. 25 (2009), p. 412

² Arthur Schneider, *Trade, Growth and Institutional Change: British Imperialism Revisited* (New York: UMI (7) Microform, 2008), p. 89

³ Chifford D. Clark and Jung Chao Liu, (the media, the judiciary, the banks and the resilience of east asian economics,) in: Tsu- Tan Fu, Chiff J. Huang and C. A. Knox Locell, Productivity and Economic Performance in the Asian-Pacific Region (London: Institute of Economics, Academia, 2002), p.46

⁴ Carmignani, «The Distributive Effects of Institutional Quality When Government Stability is Endogenous,» p 412

⁵ <<Rapport sur le commerce et le développement 2006: Partenariat mondial et politiques Nationales de Développement,» CNUCED (2006), p. 214

هناك عدة أنواع من نوعية المؤسساتية وآخذنا في بحثنا نوعين منها النوعية المؤسساتية السياسية والاقتصادية.

أولاً: النوعية المؤسساتية السياسية:

وهي عبارة على الحوكمة والتي تعتبر ليست كلمة جديدة في قاموس المصطلحات الاقتصادية، توجد عدة تعريف لمصطلح الحوكمة، وتثير هذه التعاريف الجدل حول طبيعة ومحتوى هذا المفهوم، ولعل انتشار هذا المصطلح وتداوله هو انعكاس لأهميته في دفع عجلة التنمية والنهوض باقتصاديات الدول، غير أن التعاريف التي قيلت وتقال عن مدلول الحوكمة أثبتت تباين وجهات النظر حول محتوى ومضمون الحوكمة في المقاربة الاقتصادية، ومن بين تعريف الحوكمة ندرج ما يلي:

1. تعريف البنك العالمي: ويعرف البنك العالمي الحوكمة على أنها الطريقة التي تمارس بها الحكم في تسيير وإدارة اقتصاد بلد ما والموارد الاقتصادية، إذ يعتبر البنك العالمي الحوكمة نمطا لممارسة السلطة وتسيير شؤون العامة¹، إذ شكّل اهتمام البنك العالمي بإشكالية ترشيد الحكم تحولا نوعيا في نظريته للسياسات والبرامج التنموية فهو تحولا من التركيز على الجوانب التقنية للتنمية إلى التركيز على الجوانب المؤسساتية إدراجها في السياسات والبرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية²، كما جاء في التقرير السنوي للبنك العالمي لسنة 1992 تحت عنوان *GOOD GOVERNANCE AND DEVELOPMENT* حيث أعطى للمفهوم مكانة هامة في أوساط المؤسسات الدولية، كما ركّز على دول الجنوب المعنية بتطبيق محتوى ومضمون الحكم الراشد، في حين أن هذه الأخيرة اكتفت باعتماد بعض المصطلحات كإصلاح الدولة، التحول الديمقراطي، إصلاح الأنظمة... إلخ، والتي لم يتم تكريسها بل بقيت مجرد شعارات تردد في الخطابات السياسية³، وعلى هذا الأساس نستنتج أن البنك العالمي اعتمد في تعريفه لمدلول الحوكمة على طبيعة الأنظمة السياسية التي ترسم السياسات الاقتصادية، فالسلطة التي تمارس مهامها بحسن تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق تنمية هي حكومات تستعمل مسؤولياتها وتسعى إلى إعادة بناء أجهزتها بإتباع سياسة التخطيط وحسن التسيير⁴.

إنّ البنك العالمي كونه مؤسسة اقتصادية بحتة نظر للحوكمة من الزاوية الاقتصادية والتنموية متجاهلا الجوانب الثقافية والسياسية لمسألة الحوكمة، كما أن مفهوم الحوكمة من منظور البنك العالمي أعطى لها

¹ بن صايم بونوار، "الفساد السياسي والحكم الراشد: دراسة في الأطر المنهجية والنظرية"، مجلة العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007، العدد 05، ص: 15

² إمنصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي: دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005، ص: 98، 99

³ قلاتي عبد الكريم، "الاستقرار السياسي وعلاقته بالحكم الراشد والتنمية المستدامة"، مجلة الفكر البرلماني، العدد 23، 2009، ص: 54

⁴ Haut conseil de la coopération internationale, *Les non-dits de la bonne gouvernance* Edition Karthala, Paris, 2001, P. 80

مفهوم واسع المحتوى والمضمون دون تحديد طرق التسيير وأساليب استعمالها سواء في القطاع العام أو الخاص.

2. تعريف لجنة الحوكمة العالمية: COMMUTE ON GLOBAL GOVERNANCE

فالحوكمة من منظور لجنة الحوكمة العالمية تتمثل في العمل التشاركي الذي يجمع أطراف متعددة، المؤسسات الرسمية بمفهوم القطاع العام، والمؤسسات غير الرسمية المتمثلة في القطاع الخاص، وكذا إشراك منظمات المجتمع المدني في إعداد السياسات والبرامج التنموية، كما ازداد اهتمام المؤسسات والهيئات الدولية في عولمة الحوكمة لتوحيد أهداف الشعوب وتطلعاتهم.¹

غير أن الحوكمة التي تنادي بها لجنة الحوكمة العالمية ما هي إلا وسيلة لتمرير قيم ومبادئ الليبرالية الجديدة التي تستهدف اقتصاديات دول الجنوب، في حين أن الحوكمة تتأقلم مع التسيير الحسن للمؤسسات الخاصة والتقاليد العامة، فهي همزة وصل بين ثقافة التسيير والديمقراطية الحديثة.²

3. تعريف المعهد الدولي للعلوم الإدارية للحوكمة: INTERNATIONAL INSTITUTE OF ADMINISTRATIVE SCIENCES

ينظر المعهد الدولي للعلوم الإدارية للحوكمة على أنها " العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة والحكم وقدرة التأثير السياسي بالمساهمة في رسم السياسات واتخاذ القرارات التي تهم الحياة العامة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية."

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن المعهد الدولي للعلوم الإدارية حصر مدلول الحوكمة في أنها مجرد عملية إدارية لممارسة السلطة واتخاذ القرارات التي تهتم بالتسيير الاقتصادي والسياسات الاقتصادية التنموية، كما يؤكد دور المجتمع ومساهمته في رسم هذه السياسات وإعدادها³، غير أن هذا التعريف ارتكز على الجانب الإداري والتقني متجاهلاً دور المؤسسات السياسية في إصلاح أنظمتها ومواكبة مقتضيات الديمقراطية كما تسعى إلى تضيق مساحة ممارسة الفساد باعتبار أن المؤسسات العالمية في تقييمها للدول تعتمد على أقران الحكم الجيد وكذا مكافحة الفساد، بل أن التأكيد على الموضوعين (تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد) يشكلان حجر الأساس في خطابات المؤسسات والهيئات الدولية والتشديد على أخذ المسألتين بعين الاعتبار من طرف الدول⁴.

¹ DEJAMMET Alain , L'archipel de la gouvernance mondiale, Dalloz, Belgique, 2012, P. P.,10-12.

² MORVAN François, « Les aspects majeurs de la nouvelle gouvernance financière », Réforme des finances publiques démocratiques et bonne gouvernance, actes de la 1ere université de printemps de finances publiques de groupement Européen de recherches en finances publiques, (GERFIP), France, 2004, p.,124

³ إمنصوران سهيلة، ، مرجع سابق ص:101

⁴ عادل رزق، " الإدارة الرشيدة :الحكم الجيد والحوكمة"، أعمال الملتقى العربي الثاني حول الإدارة الرشيدة والإصلاح الإداري والمالي، المنعقد في القاهرة،

مصر، 2008 ، ص.ص:145، 146

على ضوء ما سبق نقول أن مدلول الحوكمة لا يقتصر على الجانب الاقتصادي والسياسات الاقتصادية التنموية رغم اعترافنا أن المؤسسات المالية هي السبابة لتبني مصطلح الحوكمة إلا أن هذا الأخير دخل في التداول السياسي أين تطور مضمونه وتوسع مدلوله مع التغيرات والمستجدات الدولية والإقليمية.

ثانيا: النوعية المؤسسية الاقتصادية:

وهي عبارة على الحرية الاقتصادية وتعني قدرة الأفراد والمؤسسات على التصرف بشكل حر في ممتلكاتهم التي حصلوا عليها بطرق شرعية وقانونية، وهذا من خلال معاملة البيع، الشراء، المبادلة والرهن..، هذا وقد أكدت دراسة كل من (MARINO 2000) و (LANDIERO,CHITIGA 2003)¹ على أهمية التحرر والانفتاح الاقتصادي في دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقياس هذا العامل ظهر مؤشر الحرية الاقتصادية، كدليل يمكنه منح المستثمرين ورجال الأعمال معلومات كافية حول الحكم على مدى الحرية التي يتمتع بها القطر.

كما يصدر عن مؤسسة (THE HERITAGE FOUNDATION) بالاشتراك مع مجلة وال ستريت الأمريكية منذ سنة 1995 تعريف الحرية الاقتصادية، حيث أن الحرية الاقتصادية تعمل على قياس حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ودرجة الحرية الممنوحة للقطاع الخاص لمزاولة الأعمال، وقد غطى المؤشر 183 دولة في العام 2010 من بينها 18 دولة عربية، دخلت فيه دولتان عربيتان ولم تعطي نتائجهما بسبب صعوبة الحصول على المعطيات وهما العراق والسودان.

جدول رقم (01) دليل قيمة مؤشرات الحرية الاقتصادية

قيمة مؤشر	من 0 إلى أقل من 50	من 50 إلى أقل من 60	من 60 إلى أقل من 70	من 70 إلى أقل من 80	من 80 إلى 100
التصنيف	دولة غير حرة اقتصادية	دولة يغلب عليها غياب الحرية الاقتصادية	دولة متعادلة الحرية الاقتصادية	دولة ذات حرية اقتصادية شبه كاملة	دولة ذات حرية اقتصادية كاملة

المصدر: مؤسسة التراث وصحيفة والستريت جورنال ، مؤشر الحرية الاقتصادية org.heritage.www

المطلب الثالث: أهمية النوعية المؤسسية:

يرى كل من نورث و توماس أن النوعية المؤسسية تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية، هياكل الحوافز وتكاليف المعاملات؛ فالمجتمعات التي يشعر فيها المستثمرون بالأمان فيما يتعلق بحقوق الملكية، محدودية المخاطر القانونية والاقتصادية، تكون العقوبات البيروقراطية فيها محدودة

¹ د. زكية أحمد مشعل، زيد محمد أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على الأردن ، مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية جامعة اليرموك (الأردن)، المجلد 23، العدد 01 ، جوان 2007، ص: 05

و الوصول إلى أسواق العمل فيها يكون مأمنا وبالتالي من المرجح أن تزدهر فيها الأعمال وتزيد الإنتاجية وترتفع فيها مستويات دخل الفرد، أما المجتمعات التي يواجه فيها المستثمرون مخاطر عالية فيما يتعلق بمصادرة الملكية، محدودية اللجوء إلى القانون، الفساد الشديد أو المطالب البيروقراطية الخائفة، تجعلها أقل جذبا لاستثمارات أصحاب المشاريع بسبب عدم اليقين و تعطيل نشاط السوق، وتشمل هذه التأثيرات أيضا انخفاضاً في مستويات رأس المال البشري والمادي، نمو العمالة، وانخفاضاً في حجم التجارة والاستثمار الأجنبي¹ ،

بل أن دوغلاس نورث يذهب أكثر من ذلك حين يعتبر أن فشل وصفات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإنعاش اقتصاديات بعض الدول فيما بات يعرف ببرنامج التنشيط و التصحيح الهيكلي مرده إلى النوعية المؤسسية السائدة في ذلك البلد ، حيث يقول في هذا الصدد:

كيف عجز توافق واشنطن على مدى السنوات الثلاثين أو الأربعين الأخيرة عن استحداث مثل هذه الأسواق؟ إن الجواب عن هذا التساؤل أمر سهل: فالنظرية التي استعملها أعضاء التوافق كانت خاطئة، و النظرية التي استخدموها لإعداد السياسات المتعلقة ببقية أنحاء العالم، سواء من قبل البنك الدولي، أم من قبل صندوق النقد الدولي تفترض وجود نموذج كلاسيكي محدث للعالم، يحصل فيه الناس على معلومات كاملة، وتكون فيه المؤسسات الضرورية قائمة وكأن كل ما علينا القيام به هو تغيير الأشياء بطريقة تدريجية عند أطرافها الحدية، وتصبح الأمور كلها على ما يرام والمصطلح الذي تكرر استخدامه في هذا السياق هو: كل ما عليكم القيام به هو حساب الأسعار بطريقة صحيحة، فإذا قمتم بإلغاء ضوابط الأسعار وضوابط التبادل وضوابط الإيجار، فإن كل شيء سينجح. حسنا، لكن ذلك لم ينجح!²

و يوافقه في هذا الطرح الخبير الاقتصادي في البنك العالمي وليام إيستيرلي حين يقول :

" ... قائمة العلاج التي فشلت البلدان النامية (بلدان العالم الثالث) في الاستفادة منها تضم كل من المساعدات الخارجية، الاستثمار الأجنبي، التعليم، تنظيم الأسرة، مشاريع البنى التحتية العملاقة، المساعدات المشروطة، الإعفاء من الديون ... هذه الأنشطة ليس لها تأثير على عملية التنمية الاقتصادية في حالة ما إذا لم تتكلف هذه البلدان بالمتطلبات المؤسسية الأساسية: حماية حقوق الملكية، سيادة القانون، البيروقراطية الفعالة، الشفافية الحكومية، و انعدام القيود السياسية على السلطة التنفيذية "³.

أما ماري إم شيرلي رئيسة معهد رونالد كوز فتختتم مقالها المعنون ب (وجود المؤسسات أمر حاسم لريادية الأعمال بالقول أن:

¹ أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، المؤسسات والنمو الاقتصادي ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة قصادي مرياح ، ورقلة ، الجزائر ، العدد: 13/2015، ص145، ص: 143

² د. دوغلاس سي نورث، أسس علم الاقتصاد المؤسسي الجديد، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص: 7، الموقع الالكتروني:

www . developmentinstitute org

³ نقلا عن (أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، المؤسسات والنمو الاقتصادي ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قادي مرياح ورقلة، الجزائر العدد: 13 / 2015 ، ص: 14)

"ازدهار ريادة الأعمال سوف يتحقق فقط في الاقتصاديات التي توجد بها مؤسسات تقلل تكلفة المعاملات، وتحمي الملكية والأفراد من السرقات الخاصة ومصادرة الدولة، وتشجع الابتكار والمشاركة، وبالنسبة للاقتصاديات المفتقرة لتلك المؤسسات، فإنها قد تعرف الصعود المؤقت، ولكنها -كما توقع شومبيتر - سوف تتعثر في نهاية المطاف، إن ريادة الأعمال ليست من قبيل الرفاهية، وإنما هي القاطرة الأساسية للأداء الاقتصادي على المدى الطويل".¹

المطلب الرابع: أسباب اختلاف النوعية المؤسسية بين الدول:

إن استقراء الواقع يكشف أن هناك بلدانا تتمتع بمؤسسات جيدة مقارنة بغيرها، لكن السؤال الذي يتبادر للذهن ما هي العوامل التي تؤثر في تحديد النوعية المؤسسية السائدة في البلد؟ يمكن أن نلخص هذه فيما يلي:

أولاً: الدولة: إن علاقة الدولة في تحديد النوعية المؤسسية يقودنا إلى الحديث عن دور الدولة في الاقتصاد في فكر المدرسة المؤسسية الجديدة؛ فهذه المدرسة تنادي بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد تماماً كما ينادى الفكر الكلاسيكي، إلا أن السوق في نظر المؤسسيين الجدد لا تعمل إلا في ظل دولة قوية تضع الإطار العام للنشاط الاقتصادي و تحدد الشروط المناسبة لهذا النشاط وتحول دون الخروج عنه وتوقع الجزاء على من يخالف القواعد، وبذلك يقتصر دور الدولة على ضمان تطبيق واحترام القواعد التي تضعها في السوق. و إن الحديث عن القواعد التي تنظم السلوك الاقتصادي أيضا يقودنا إلى الاهتمام بالنظم والصيغ القانونية والدستورية، حقوق الملكية والأنظمة القضائية بحيث لا يمكن تحقيق أداء اقتصادي جيد إلا في ظل منظومة قانونية ودستورية، قوانين ملكية وأنظمة قضائية مستقرة، واضحة، فعالة، سليمة توفر الحوافز وتحدد العقوبات وتضمن تنفيذ العقود بأقل تكلفة.

ثانياً: التاريخ والإرث الاستعماري: بحسب داني رودريك 2002 فإن المؤسسات الجيدة هي ميراث لقرارات السياسية الماضية الجيدة، فالعديد من الدول النامية لها باع كبير مع الاستعمار ومؤسساته وبالتالي فإن المؤسسات لها علاقة وطيدة مع التاريخ خصوصاً في الدول المستعمرة،

وقد طرح دارون أسيمنغلو سؤال فيما يتعلق بالمؤسسات وعلاقتها بالتاريخ والذي مفاده: لماذا قام الأوروبيون بخلق مؤسسات جيدة في مستعمرات ومؤسسات رديئة في مستعمرات أخرى؟ و أجاب: لقد قام الأوروبيون بخلق هذه المؤسسات الإفادة أنفسهم، فالمستعمرات التي عرفت قبولا للأوروبيين و الذي وجدوا فيها محيطاً جيداً للاستقرار قاموا بنسخ المؤسسات الموجودة في بلدانهم الأصلية في تلك البلدان و التي تتميز بحماية حقوق الملكية، واستمرت تلك المؤسسات حتى بعد الاستقلال.²

¹ ماري ام شيرلي، وجود المؤسسات امر حاسم لريادة الاعمال، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص:5، الموقع الالكتروني:

www.developmentinstitute.org

² Jana Stoever "On Comprehensive Wealth, Institutional Quality and Sustainable Development Quantifying the Effect of Institutional Quality on Sustainability" Journal of Economic Behavior & Organization 81(2012) 794-801. Hamburg University& Hamburg Institute of International Economics, Germany, Published by Elsevier, 2011, p795

و أشار في هذا المضممار كل من أسيمنغلو و جونسون و روبنسون إلى أن الغرس المؤسسي كان مفيدا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا و أستراليا حيث إن هذه الدول لم تخترع مؤسساتها و إنما ورثتها من بريطانيا، أما الدول التي قبل فيها الأوروبيون بالفرض اعتبروها سيئة وغير مشجعة على الاستقرار واتصفت بالخيطة المريض، ولهذا قام الأوروبيون بخلق مؤسسات سيئة تسهل استخراج الثروات المادية وتستغل الثروات البشرية أبشع استغلال وهذا الغرس المؤسسي لا يتفق مع المؤسسات التي تقدم الحقوق الاقتصادية وتحمي الملكيات واستمرت هذه المؤسسات بعد الاستقلال، وبذلك يرى أسيمنغلو أن المحيط التاريخي المريض هو الذي حدد قرارات الأوروبيين حول الاستقرار وبالتالي نوعية المؤسسات، أما نورث دوغلاس فيرى أن الولايات المتحدة الأمريكية USA أو حتى كندا كان نجاحهما بفضل المؤسسات التي ورثتها عن بريطانيا، حيث ما كان للولايات المتحدة أن تكون ما هي عليه الآن لو استعمرت من طرف الفرنسيين أو الإسبان أو البرتغاليين، ففي أحسن الأحوال ستكون مثل البرازيل أو المكسيك¹.

ثالثا: الموارد الطبيعية والجغرافيا: إن توفر الموارد الطبيعية في بلد ما يؤدي إلى شيوع ظاهرة البحث عن الربح الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الفساد وضعف النوعية المؤسسية. ولقد أشار كل من جونز وهال 1999 إلى أن الجغرافيا لها دور في تحديد النوعية المؤسسية، حيث تعرف الدول التي لها بعد أكبر عن خط الاستواء نوعية مؤسسات جيدة بينما الدول القريبة منه تعرف نوعية مؤسساتية رديئة².

المطلب الخامس: المؤشرات المرتبطة بالنوعية المؤسسية

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي لها علاقة بالنوعية المؤسسية نذكر منها:

أولا: المؤشرات الدولية: وتتكون من المؤشرات الفرعية الآتية وهي:

1. مؤشر التنافسية العالمية: تعرف منظمة (OECD) التنافسية على أنها القدرة على توليد المداخل من عوامل الإنتاج بشكل يكون مرتفع نسبيا، بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج، وفي الوقت نفسه القدرة على إنتاج سلع وخدمات تواجه المنافسة الدولية، وزيادة حصصها في الأسواق المحلية والأجنبية.

ويصدر مؤشر التنافسية العالمية سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي³ منذ سنة 1979، حيث يشمل 12 مؤشرا فرعيا للتنافسية وهي⁴:

¹ جوادي عصام، النظام المؤسسي و النمو الاقتصادي في الدول العربية - دراسة قياسية خلال الفترة 2000 - 2012 ، مذكرة ماجستير ،

المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الجزائر العاصمة، الجزائر، السنة الجامعية 2015 - 2016، ص: 3

² جوادي عصام، مرجع سابق، ص: 4

³ يعتبر المنتدى الاقتصادي العالمي منظمة دولية مستقلة يشارك فيها العديد من القادة ورجال الأعمال والفكر والسياسة وغيرهم، حيث يعتبر المنتدى الذي تأسس في عام 1971 على يد البروفيسور "كانوس شواب" ويتخذ من جنيف بسويسرا مقرا له مؤسسة حيادية غير ربحية و غير مرتبطة بأي مصالح سياسية و حزبية أو قومية، تسعى إلى تحسين الأوضاع في العالم

<http://www.wefonm.org>

⁴ المنتدى الاقتصادي العالمي التقرير السنوي 2009 - 2010 - واشنطن 2010، ص: 16

المؤسسات، البنية التحتية، استقرار الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل وتطور سوق المال، الجاهزية التقنية، حجم السوق وتطور الأعمال والابتكار. 2. مؤشر سهولة الأعمال: يصدر هذا المؤشر سنوياً عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، حيث يقوم بإصدار مجموعة من الخبراء والمستشارين الاقتصاديين الدوليين، ويعتمد فيه على دراسة أنظمة العمل السائدة في البلد ومدى جاذبيتها للاستثمار الدولي، بهدف توفير الأساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية والأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها، وقد صدر أول تقرير لسهولة الأعمال سنة 2003 وقد احتوى على 05 مجموعات مختلفة و غطى 113 دولة.¹

ثانياً: مؤشر تقييم المخاطر القطرية: تعبر المخاطر القطرية عن مجموعة من المؤشرات المركبة، التي تتألف من عوامل سياسية، اقتصادية ومالية، والتي تؤثر في إدراك المستثمرين للخطر وعلى قراراتهم الاستثمارية، ولهذا فقد وجدت العديد من المؤسسات الدولية التي تقيس مدى الخطر وقدرة البلد على الوفاء بالتزاماته الخارجية، على غرار بوليتيكال ريسك سيرفيستر، مؤسسة البورميني..... ويتضمن مؤشر تقييم المخاطر القطرية المؤشرات الفرعية الآتية:

1. مؤشر المركب للمخاطر القطرية: من أشهر المؤسسات الدولية التي تقوم بإصدار هذا المؤشر مؤسسة (بوليتيكال ريسك سيرفيستر) وهذا منذ سنة 1980، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار حيث يغطي المؤشر 18 دولة عربية من ضمن 140 دولة في العالم، ويعتمد على نظام القيم العددية التي تصف درجة المخاطر. تتراوح قيم المؤشر ما بين (0-100) حيث تدل القيم العددية المرتفعة إلى مخاطر متدنية أما القيم المنخفضة فتدل على المخاطر المرتفعة، والجدول الآتي يبين مكونات هذا المؤشر.

الجدول رقم (02): مكونات مؤشر المخاطر القطرية

المؤشر الفرعي	النسبة للمؤشر الكلي	مكوناته
المخاطر السياسية	50%	استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود النزاعات الداخلية، وجود النزاعات الخارجية الفساد السياسي، تدخلت المؤسسة العسكرية في الميدان السياسي، تداخل الدين مع السياسية، الأمن والنظام الاضطرابات و التوترات العرقية ممارسة الديمقراطية، بيروقراطية الإدارة
المخاطر التمويلية	25%	معدل النمو الحقيقي في إجمالي الناتج الداخلي الخام، معدل دخل الفرد، معدل التضخم، فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج الداخلي الخام، الميزان الجاري كنسبة من الناتج الداخلي الخام.

¹ حساني بن عودة، اثر العوامل المؤسسية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في

الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر، 2010-2011، ص: 85

المخاطر الاقتصادية	25%	الديون الخارجية كنسبة من الناتج الداخلي الخام، قسبة خدمة الدين إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، الحساب الجاري كنسبة من إجمالي صادرات السلع والخدمات، السيولة الدولية الصافية كغطاء لشهور الاستيراد واستقرار سعر الصرف
--------------------	-----	--

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت،

2009، ص 270.

كما يمكن حساب درجات المخاطر القطرية النهائية الدول كالأتي:

الجدول رقم (03): درجات المخاطر وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية

مؤشر المخاطر الاقتصادية	درجة المخاطر
49.5-0	مخاطر مرتفعة للغاية
59.5-50	مخاطر مرتفعة
69.5-60	مخاطر متوسطة
79.5-70	مخاطر منخفضة
100-80	مخاطر منخفضة للغاية

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مرجع سابق، ص 270.

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض الانتقادات التي وجهت إلى هذا المؤشر، في كونه يعتمد على المقاربة التطبيقية التقريبية والاختيار التحكيمي للمتغيرات المفسرة، وكذا نوعية حسابها واختيار المرجح الممنوح لهذه المتغيرات. بالإضافة إلى اعتماده على المتغيرات الكمية التي هي أقل موضوعية من المتغيرات النوعية وهذا ما ينتج عنه عدم الدقة في المعلومات.

2. مؤشر اليورو ميني للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤتمر مرتين في العام عن مجلة البورميني الدولية، الأول في شهر مارس والثاني في شهر سبتمبر ويغطي في دراسته 185 دولة منها 20 دولة عربية، بهدف قياس درجة وفاء القطر بالتزاماته الخارجية، وكذا حريات تحويل الأرباح ورؤوس الأموال. كما تتراوح قيم المؤشر ما بين [100/0] حيث تدل القيم المرتفعة إلى انخفاض المخاطر من جهة، ومن جهة أخرى تدل انخفاض قيم المؤشر على ارتفاع المخاطر، كما يتضمن هذا المؤشر تسع مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة وهي:

المخاطر السياسية 25%، الأداء الاقتصادي 25%، مؤشر المديونية 10%، وضع الديون المتعثرة 10%، التقييم الائتماني للقطر 10%، توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل 05%، توافر التمويل المدى القصير 05% توافر الأسواق الرأسمالية 05%، معدل الخصم عند التنازل 05%¹.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، ص 271:

3. مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية: يغطي هذا المؤشر 132 دولة في العالم منها 17 دولة عربية، ويعمل على قياس درجة المخاطر المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي. كما يعتمد هذا المؤشر على أربع مجموعات المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): مكونات مؤشر دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية

المؤشر الفرعي	مكوناته
المخاطر السياسية	البيئة المؤسسية سياسة الدول الداخلية، استقرار الوضع السياسي والاجتماعي، السياسة الخارجية
المخاطر الاقتصادية	معدل النمو الاقتصادي للمدى القصير، هيكل أسعار الفائدة الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، معدل النمو الاقتصادي للمدى الطويل
المخاطر الخارجية	وضع التجارة الخارجية، وضع الحساب الجاري، احتمال العجز عن سداد الديون، سعر صرف العملة المحلية
المخاطر التجارية	الوضع الائتماني الإجمالي، السياسة الضريبية، استقرار القطاع المصرفي، الفساد

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص 271.

وينظم مؤشر المخاطر إلى سبع مجموعات من DB1 إلى DB7 وبداخل المجموعة مستويات مخاطر تتراوح بين (A - B)، حيث تكون الدول الحاصلة على درجة DB1 دول ذات أقل مخاطر بينما الدول الحاصلة على درجة DB7 دول عالية المخاطر.

4. مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (COFACE)، حيث يشمل هذا المؤشر 165 دولة من بينها 19 دولة عربية. ويقيم قدرة الدولة على السداد كما يبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بالأوضاع الاقتصادية والسياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال. بالاستناد إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحبيات مالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.¹

وتصنف الدول ضمن هذا المؤشر إلى مجموعة (4) للدرجة الاستثمارية، ومجموعة أخرى للدول المضاربة

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص: 272

الجدول رقم (05): تصنيفات مؤشر الكوفاكس للمخاطر القطرية المؤشر

المؤشر الفرعي	الفرع	الملاحظة
مجموعة (A) لدرجة الاستثمارية	(A1)	البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جداً، وأن إمكانية بروز مخاطر القدرة على السداد ضعيفة جداً
	(A2)	احتمال السداد يلقي ضعيفاً جداً، حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقراراً، أو بروز سجل مدفوعات الدولة ما بدرجة تقل نسبياً عن الدولة المصنفة ضمن (A1)
	(A3)	بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلاً لأن يصبح أكثر انخفاضاً من الفئات السابقة، مع استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.
	(A4)	سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالاً، مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، رغم ذات فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جداً
مجموع الدول المضاربة	(B)	ظروف سياسية واقتصادية سيئة جداً وشديدة القلب تؤدي إلى التأثير الكبير على التزامات السداد
	(C)	ظروف سياسية واقتصادية سيئة تؤدي إلى التأثير على التزامات السداد
	(D)	مخاطر سياسية واقتصادية عالية تؤدي إلى استحالة الوفاء بالتزامات السداد.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص 271.

5. مؤشر الأنترناسيونال انفستور التقييم القطري: يتم إصدار هذا المؤشر من قبل مجلة (INTERNATIONAL INVESTOR) منذ عام 1998، مرتين في السنة وهذا في شهر مارس وسبتمبر وهو بهذا يضمن دراسته لـ 173 دولة في العالم منها 20 دولة عربية، حيث يقوم بإعداده مجموعة من كبار الخبراء والفنيين الاقتصاديين ومحلي البنوك العالمية والمؤسسات المالية الكبرى. حيث يتكون هذا المؤشر من 100 نقطة مئوية يتم فيها الاستناد إلى دراسات استقصائية توضح مدى درجة المخاطر في القطر.¹

ثالثاً: المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية: يتم إعداد المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وهذا لإبراز أهم التغيرات والتعديلات التي تطرأ على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية لمجموع الدول العربية الداخلة في هذا المؤشر.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مرجع سابق ، ص: 271

1. تعريف المؤشر: يتكون المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية من ثلاث مؤشرات وهي:¹
 - مؤشر التوازن الداخلي: يعبر عن العجز أو الفائض في الميزانية العامة بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام.
 - مؤشر التوازن الخارجي: يقيس العجز أو الفائض الذي يتم تسجيله في ميزان المدفوعات نسبة لباقي دول العالم.
 - مؤشر السياسة النقدية: يقيس هذا المؤشر الفرعي درجة التضخم الذي يتم قياسه في الاقتصاد لكل قطر.

كما يستعمل في هذا المؤشر المركب معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام للقيام بالمقارنة.

2. كيفية حساب المؤشر: يتم حساب قيمة المؤشر عن طريق حساب متوسط المؤشرات الفرعية سابقة الذكر (مؤشر سياسة التوازن الداخلي + مؤشر التوازن الخارجي + مؤشر السياسة النقدية)، كما أن القيمة النهائية للمؤشر تتراوح ما بين (0-3) بحيث:
 - أقل من 1: تشير إلى عدم التحسن في مناخ الاستثمار.
 - من 1 إلى 2: تحسن في مناخ الاستثمار.
 - من 2 إلى 3: تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

الجدول رقم (06): كيفية حساب قيم المؤشرات الفرعية للمؤشر المركب للسياسات الاقتصادية

مؤشرات سياسة التوازن الداخلي		مؤشرات التوازن الداخلي		مؤشرات السياسة النقدية	
التغير	النقطة	التغير	النقطة	التغير	النقطة
انخفاض العجز بأكثر من 3.5	3	انخفاض العجز بأكثر من 4	3	انخفاض بأقل من 1 إلى ارتفاع بأكثر من 7 نقاط	0
انخفاض العجز بأكثر من 2.5 إلى 3.5	2	انخفاض العجز من 2 إلى 4	2		
انخفاض العجز من 1 إلى 2.5	1	انخفاض العجز من 1 إلى 2	1	انخفاض من 1 إلى أقل من 5 نقاط	1
انخفاض من 1 إلى ارتفاع إلى 1	0	انخفاض العجز من 1 إلى ارتفاع إلى 1	0		
ارتفاع العجز من 1 إلى 5	1-	انخفاض العجز من 2.5 إلى 5	1-	انخفاض من 5 إلى أقل من 25 نقطة	2

¹ المؤسسة العربية الضمان الاستثمار واثمان الصادرات ، مرجع سابق، ص: 233

		2-	انخفاض العجز من 5 إلى 10	2-	ارتفاع العجز من 5 إلى 10
3	انخفاض بأكثر من 25 نقطة	3-	انخفاض العجز بأكثر من 10	3-	ارتفاع العجز أكثر من 10

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مرجع سابق، ص 271.

رابعاً: مؤشر بيئة الأداء الأعمال: وهو عبارة عن تقارير لقياس كفاءة بيئة الأعمال يشمل مجال الدراسة أكثر من 190 دولة يتم فيه تحليل مختلف الخطوات التي على المستثمر مواجهتها في مباشرته اليومية للعمل وهو ما يطلق عليه تكلفة المعاملات وتتبع أهمية تلك التقارير من النتائج الإيجابية العلمية وفقاً لدراسات الصادرة على البنك الدولي التي تحققت للعديد من الدول التي نفذت إصلاحات في هذا المجال (ضمان الاستثمار 2010) وأبرزها إن الدول التي انتهجت إصلاحات شملت جميع مؤشرات التقرير حققت تحسين في أداء المؤسسات الحكومية ولاسيما المتعلقة ببيئة الأعمال.¹

وأيضاً تعد بيئة أداء الأعمال من العوامل الحاكمة لجاذبية دول الاستثمار بشكل عام والاستمرار الأجنبي بشكل خاص ولذا تم إدراج مؤشر فرعي يرصد هذا العامل ضمن مؤشر العام لجاذبية حيث يتم قياس وضعية بيئة أعمال وفق 07 متغيرات أساسية منتقاة هي: بدء الأعمال، التعامل مع التراخيص البناء و تسجيل الملكية والحصول على الكهرباء والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين وتنفيذ العقود مع العلم بأن مكوني حماية مستثمرين وتنفيذ العقود تم تغيير منهجية وطريقة حسابهما من قبل البنك الدولي ولكن دون إصدار بيانات سنوات سابقة ولذا يتم عمل مقارنة مع السنوات السابقة.²

خامساً: مؤشر الفساد: تعرف منظمة الشفافية الدولية للفساد بأنه استغلال السلطة من أجل منفعة الخاصة ويعرفه البنك الدولي بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص.

أما الصندوق النقد الدولي فيعرف الفساد على أنه علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف لاستفادة من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين ويميز بين حالتين من الفساد الأولى تتم بقبض الرشوة عند تقديم الخدمة الاعتيادية المشروعة والمقررة والثانية تتمثل في قيام الموظف بتأمين خدمات غير مشروعة وغير منصوص عليها و مخالفة القانون مقابل تقاضي الرشوة كإفشاء معلومات سرية أو إعطاء ترخيص غير مبررة أو القيام بتسهيلات ضريبية وإتمام صفقات غير شرعية وغيرها من التعاملات غير قانونية التي يحصل مقابلها المرتشي على المبلغ ومردودات مادية مقابل تسهيلات التي يقدمها وعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة 1998 على أنه إساءة استخدامات القوة الرسمية أو منصب أو سلطة للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو الاستغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو

¹ عثمانى ميرة وخبابة عبدالله، نوعية المؤسسات الآلية لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، المجلد 12، العدد 01 (2019)، تاريخ النشر: 2019/06/14، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019، ص: 377

² مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، ص: 48

تقديم إكراميات لتفعيل خدمات أو عن طريق الاختلاس وفي تعريف أوسع ليشمل القطاع الخاص حيث عرف الفساد على انه إساءة استعمال السلطة المخولة لتحقيق كسب خاص .

وعرف (PALDM) الفساد على انه المكاسب الغير قانونية التي يحصل عليها شخص ما على حساب موكله وذلك عند التعامل شخص مع طرف ثالث وعرف (LAFREE AND MORRIS) الفساد على انه انتهاك للإدارة الحكومية القواعد الرسمية والغير رسمية للحصول على مكاسب مباشرة والغير مباشرة من الوظيفة ومنح الطرف الثالث خدمات أو موارد كان من نصيب أو من الصعب الحصول عليها.

في حين عرف (AIDT) الفساد على انه سلوك الذي يستخدم فيه الموظف العام سلطة لتحقيق منفعة شخصية وبما يتعارض مع قواعد اللعبة والفساد كذلك هو كل عمل يتضمن سوء استخدام السلطة العامة وخروج عن النظام قانون أو استغلال غيابهما وتجاوز السياسة العامة للأهداف المعتمدة وذلك بغية تحقيق منفعة شخصية سواء كانت سياسة أو اجتماعية أو مالية للفرد أو الجماعة

ويمكن هنا التمييز بين بعدين للفساد هما الفساد الكبير والفساد الصغير . ويقصد بالفساد الكبير ذلك النوع من الفساد الذي تمارسه النخب السياسية والاقتصادية والتشريعية ويؤثر بشكل واضح على المجتمع نظرا للتنشؤ النظام ككل.

إما الفساد الصغير يقصد بيه الفساد الإداري الذي يوجد بسبب ضعف الجهاز الإداري ويشمل طبقتين الوسطى والدنيا من الإداريين ومن ناحية أخرى يمكن تصنيف الفساد وفقا لإشكاله التي تتمثل في الرشوة والاختلاس والاحتياال والابتزاز والمحسوبية والمحاباة وكسب غير مشروع

المبحث الثاني: الاستثمار المحلي

يعتبر الاستثمار المحلي موضوع من المواضيع التي تحتل مكانة هامة وأساسية في أولويات الدراسة الاقتصادية، المالية، المصرفية والإدارية، وغيرها من التخصصات التي تم بالتطورات الهيكلية للدولة، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لتعريف الاستثمار المحلي، وكذا إلى أنواع وأهداف ومجالات هذا الأخير.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار المحلي

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى أهم تعاريف الاستثمار المحلي وكذا عرض جملة من خصائصه، ومبادئه.

أولاً: تعريف الاستثمار المحلي: تعرف الاستثمارات المحلية على أنها الاستثمارات التي لا تنتقل فيها القيم المادية أو المعنوية عبر الحدود، فالمستثمر وطني، والمشروع الاستثماري وطني، ورأس المال وطني، ويتم داخل الوطن.¹ يشير هذا التعريف إلى أن الاستثمار المحلي هو الاستثمار الذي يكون داخل الدولة ولا توجد له علاقة بخارج حدود الدولة، حيث تكون كل مكوناته داخل الدول.

وكذا يمكن تعريفها على أنها تلك الاستثمارات التي تتكون داخل السوق المحلي في البلد المعني، أي داخل الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات والأدوات المختارة وتكون هذه الاستثمارات بعدة أشكال.²

ويعرف أيضا على أنه توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن نوع أداة الاستثمار المستخدمة، مثل العقارات، والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية، قياسا على ذلك فإن الأموال التي تقوم المؤسسات أو الأفراد بتوظيفها داخل الدولة تعتبر من الاستثمارات المحلية مهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة.³

ونعرف الاستثمار المحلي أيضا على أنه كل الاستثمارات المحلية التي تتضمن جميع الفرص الاستثمارية لكل أنواع الاستثمارات في السوق المحلي، أي داخل حدود الدولة الواحدة .

وكذلك يعرف البنك الدولي الاستثمار المحلي على أنه إجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقا)، وهو يتكون من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة الاقتصادية، مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونان". وفي حالة تكوين رأس المال هناك قراران مختلفان: يتعلق الأول بتحديد المستوى الأمثل لرأس المال ، بينما يتعلق الثاني بمعدل تدفقات الاستثمار، كما أن هناك أسلوبين للتفكير : يتمثل الأول باختيار الاستثمار كمعدل نحو التوازن، في حين يتمثل الثاني في سلوك أصحاب رأس المال

¹ عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، 2008 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ص ص: 19 ، 20

² دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، 2009 ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ص: 47

³ بلال مومو، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة (1990 ، 2011)، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013 ، ص ص: 20، 21

ثانياً: خصائص الاستثمار المحلي: إن الفهم الجيد للاستثمار المحلي يتضح أكثر من خلال عرض خصائصه، فهو يتم مجموعة من الخصائص يمكن حصرها فيما يلي:¹

1. التكاليف الاستثمارية: وهي كل المصاريف التي تتفق في بداية المشروع إلى أن يحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي، معدات، مباني، آلات، والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع، بالإضافة لتكاليف متعلقة بالدراسات التمهيدية، أي كل النفقات التي تتفق قبل انطلاق المشروع مثل مصاريف التصميم، الرسوم الهندسية، وهذا إلى جانب مجموعة من التكاليف مثل تكاليف التجارب، وتكاليف إجراء الدورات التدريبية.

2. التدفقات النقدية: وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار، ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل الضرائب والرسوم، والمستحقات الأخرى.

3. مدة حياة المشروع: وهي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب، ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدة الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتج و بالتالي على مدة الحياة الاقتصادية للمشروع.

4. القيمة المتبقية: عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار، نقوم بتقدير القيمة المتبقية له بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر القيمة المتبقية إيراداً إضافياً بالنسبة للمؤسسة و بالتالي يضاف إلى تدفقات المدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

ثالثاً: مبادئ الاستثمار المحلي: حتى يتحمل المستثمر قراراً رشيداً لابد من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة نذكر منها:²

1. مبدأ الاختيار: يبحث المستثمر الرشيد (دولة، مؤسسات أو أفراد)، عن فرص متعددة التي توفير مرونة أكبر للاختبار المناسب للفرصة الاستثمارية، وتبرز هنا الخبرة الكافية ودور المؤسسات المالية الوسيطة في تقديم المشورة لعموم المستثمرين.

2. مبدأ المقارنة: إن المفاضلة بين البدائل المختارة ومجالها المناسب هو جوهر مبدأ المقارنة وتأخذ المقارنة صورة متعددة، والأكثر استخداماً و شيوعاً هو التحليل المالي، إما بشكل نسب مالية أو متوسطات للأسعار أو معدلات العوائد، هذا المبدأ يعتمد بشكل كبير على درجة تفضيل المستثمر للعائد أو المخاطر.

¹ منصور الزين ، تشجيع الاستثمار تأثره على التنمية الاقتصادية ، دار الراجحة للنشر والتوزيع ، عمان، ص ص: 20-21

² فؤاد التميمي ارشد ، أسامة عزمي سلام ، الاستثمار بالأوراق المالية -تحليل وإدارة، 2004، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط01 عمان -الأردن ، ص ص: 17-18

3. **مبدأ الموضوعية:** يشترط هذا المبدأ أن تكون جميع المؤشرات المالية المستخدمة في المقارنة ذات موضوعية تجنباً لتحيز القياس، أي أنه لو استخدم عملة مستثمرين مؤشر مالي واحد لتصل إلى نتيجة واحدة أو متقاربة على الأقل.

4. **مبدأ الملائمة:** بعد الاختبار بين الحالات الاستثمارية وأدواتها، وما يلائم رغبات وميول المستثمر، يطبق هذا المبدأ بناءً على هذه الرغبات والميول، حيث لكل مستثمر (دولة أو مؤسسة أو أفراد) نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره والتي يكشفها التحليل الجوهري والأساسي وهي:

- معدل العائد على الاستثمار

- درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار

- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار

5. **مبدأ توزيع الأخطار:** يسعى المستثمر إلى تخفيض مخاطر الاستثمار من خلال توزيع موارده بين أنواع مختارة من الاستشارات سواء على أساس المجال أو أدوات الاستثمار.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار المحلي:

للاستثمار المحلي تصنيفات عديدة نظراً لأهميته وأهدافه وطبيعته ومن بين هذه التصنيفات نذكر:

أولاً: من حيث الطبيعة القانونية: يمكن تصنيف الاستثمار المحلي إلى ثلاث أنواع: استثمار خاص، استثمار عام (الحكومي)، استثمار مختلط.

1- **الاستثمار الخاص:** تقوم هذه الاستشارات علمياً بمبادرة الأفراد بشكل منفرد أو ضمن أسرة أو عدد صغير من المشاركين باستشارات معينة، والتي تتخذ صيغة مختلفة مثل قيام الفرد بالاستثمار في الأسهم والسندات أو أي نشاط آخر في السوق المالية المحلية أو قيامه ببناء عمارة سكنية للإيجار أو إنشاء مشروع صناعي أو زراعي.

2- **الاستثمار العام (الحكومي):** هو يتعلق بالاستثمارات العامة التي تكون مرتبطة بفلسفة النظام الاقتصادي الذي تنتهجه الحكومة، وتبعا لذلك تتبنى الحكومة مجموعة كبيرة من الاستشارات تحت لواء الإستراتيجية، في حين تكتفي في ظل الرأسمالية بالمراقبة وبالحصول على تسمية من الاستثمارات.

3- **الاستثمار المختلط:** وتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لأهميتها القصوى في إنعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.¹

¹ محمد عدنان بن الضيف ، مقومات الاستثمار في السوق الأوراق المالية الإسلامية ، 2013 دار النقاش للنشر والتوزيع ، ط1، عمان -الأردن

ثانيا: من حيث المدة الزمنية: تصنيف الاستثمارات المحلية من حيث الحملة الزمنية إلى ثلاث أصناف ذكرها من خلال ما يلي:

1- استثمار قصير الأجل: تعتبر الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين استثمارات قصيرة الأجل، وهي تتمثل بالاستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل أدوات الخزينة، المقبولات البنكية أو بشكل شهادات الإيداع.

2- استثمار متوسط الأجل: وتتمثل في الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن سنتين وهي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي يحددها المستثمر (دولة أو مؤسسة أو أفراد).

3- استثمار طويل الأجل: تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير على المستثمر بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتفق مدة إنجازها خمس سنوات.¹

ثالثا: من حيث الموضوع: يشمل هذا التصنيف مجموعة متعددة ومختلفة من أشكال الاستثمار نذكر منها:

1- استثمارات التحديث: ترمي هذه الاستثمارات إلى رفع المستوى التقني للمعدات والتي يكون من شأنها تخفيض التكاليف المتوسطة مع الزيادة في النوعية، وتكون درجة المخاطرة فيها قليلة .

2- استثمارات ذات طابع اجتماعي: وهي استثمارات تهدف إلى المساعدة على ضمان السير الحسن للنشاط الرئيسي وخلق جو ملائم للعمل كبناء سكنات للعاملين أو كبناء مطعم للعمال، كما يدخل في إطار هذا النوع من الاستثمارات مشاريع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتحدد لها برامج الدولية، والتي تقل أو تنعدم فيها الربحية فهي بذلك تهدف إلى تقال تم خدمات للأفراد من سكن و نقل و تربية و صحة ولا يراد من هذه المشروعات تحقيق أي ربح وإنما السعي لتحقيق المنفعة العامة .

3- الاستثمارات التجارية: يتمثل هذا النوع في كل النفقات المتعلقة بالدعاية والإعلان والإشهار فهي تعمل على تحسين سمعة المستثمر وكذا مركزه في السوق، وتكون هذه الاستثمارات ذات أهمية أكثر عندما يكون المشروع الاستثماري جديد أو عند بعث منتجات جديدة.²

4- استثمارات التوسع: وهي استثمارات تسمح للمشروع أو الاقتصاد أن يواجه تطور ونمو الطلب في القطاعات الحيوية في الاقتصاد، وفي هذا النوع من الاستثمارات يستلزم أن يوسع المشروع أو الاقتصاد من طاقته الإنتاجية وهذا لا يتحقق إلا إذا أضاف المشروع أو الاقتصاد لرأس المال الموجود أصلا طبيعة إنتاجية جديدة.

¹ محمد حسين الوادي ، وآخرون ، دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية ، 2010، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ص: 22

² هوارى معراج وآخرون، القرارات الاستثمارية في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، 2013، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان - الأردن، ص ص: 42، 45

5- استثمارات التجديد: وهو مخصص أصلاً لتخفيض النفقات ورفع الإنتاجية وإنتاج سلع جديدة يتم عن طريق إحلال التجديدات الفنية المتجددة محل عناصر الإنتاج والمناهج وطرق الإنتاج السابقة.¹

المطلب الثالث: أهداف الاستثمار المحلي:

تتباين أهداف الاستثمار المحلي حسب الإمكانيات المالية المتاحة للمستثمر (دولة أو مؤسسة أو أفراد) و مستوى وطبيعة طموحاته وما يتوفر لديه من معلومات بشأن مصادر التسهيلات الائتمانية وفرص الاستثمار المختلفة، ويمكن التركيز على الأهداف التالية :

- الحفاظ على الأصول المادية والمالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة وما يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر.

- إن هدف الحفاظ على الأصول الرأسمالية يعد أمراً إستراتيجياً لأن التضحية بجزء من هذه الأصول أو كلها إما يؤدي إلى ضياع ممتلكات خاصة حققها المستثمر في نشاطات سابقة أو يجعله تحت طائلة الديون دون أن يتمكن من الإيفاء بها في الوقت المناسب ووفق الشروط المتعددة؛

- استمرار الدخل وزيادتها بوتيرة متصاعدة، ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمرات للخروج من دورة حياته الاعتيادية ولتأكيد رغباته في رفع مستويات معيشته و ثم قدراته الإنتاجية ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة.²

- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات، وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.³ كما أن هناك أهداف للمشروع الاستثماري المحلي يمكن ذكرها كما يلي:

أولاً: الأهداف الاقتصادية:

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمات الممكن تسويقه بفعالية، وبالتالي تحقيق دخول مناسبة فضلاً عن زيادة المدخل الوطني؛

- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال و الأرض والإدارة بالشكل الذي يقضي على البطالة بكافة صورها وأشكالها؛

- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محلياً، لزيادة قيمتها المضافة و بالتالي زيادة العائد والمردود الاقتصادي؛

- تقوية بنى الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقية القائمة فيه ، وبعيد توزيع المساهمات ومشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة.

¹ أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة - الأردن كنموذج، مجله اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 13، ص: 87

² هوشام معروف، الاستثمار والأسواق المالية، 2009، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، ص: 21

³ طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، 2012، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان - الأردن، ص: 16

ثانيا: الأهداف السياسية:

- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات
- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي
- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي
- تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فعالة في المجتمع تأكد الأمن الوطني
- تلبية القدرات الدفاعية والحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري أو لاستخدام السليم

ثالثا: الأهداف التكنولوجية:

- تطور التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية، لتصبح ذات كفاءة عالية للوفاء باحتياجات الدولة والأفراد
- المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد، بتقاسم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والإقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة
- اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة للاحتياجات النمو والتربية بالدولة.¹

رابعا: الأهداف الاجتماعية:

- القضاء على كافة أشكال البطالة، وعلى يؤثر الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية الخطرة التي تفرزها البطالة
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي، والإقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي، وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية
- إرساء روح التعاون والعمل كفريق متكامل وبعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري²

المطلب الرابع: مجالات وأهمية الاستثمار المحلي

سننترق في هذا العنصر إلى دراسة الاستثمار المحلي وذلك من خلال تحديد مجالات وأهميته:

أولاً: مجالات الاستثمار المحلي: يمكن تقدم أهم مجالات الاستثمار المحلي إلى مجالات الاستثمار العام، ومجالات استثمار الأفراد الخاص.

1. مجالات الاستثمار العام: تتمثل مجالات الاستثمار العام (استثمار الدولة)، فيما يلي :

الجدول رقم (07): مجالات الاستثمار المحلي العام .

مجالات استثمار الدولة الحديثة	
الزراعة والتدخين والشرب	النباتات والحيوانات والمياه

1 آدم مهادي أحمد، الدليل الدراسات الجدوى الاقتصادية، 1999، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، ص: 17

2 منصور الزين، مرجع سابق، ص: 4

الملبوسات	النسيج والمغاسل و العطور
العقارات	السكن والفندقية والسياحة والأسواق
البناء والإنشاء	الحديد والصلب، الاسمنت والتجارة
الطاقة	النفط والكهرباء والمياه والصرف الصحي
الصحة	المستشفيات والأدوية والأعشاب
تشغيل الأموال	المصارف والتمويل والمساهمة والمضاربة والتأمين والعمليات المالية
المواصلات والنقل	السيارات والطائرات والقطارات
الإعلام والتعليم والثقافية	الصحف والقنوات والجامعات ودور النشر والتسويق .
الاتصالات	السلكية واللاسلكية
التقنية والمعلومات	الحاسب الآلي والبرمجيات والشبكات .
الألات والمعدات	تتناول جميع مستلزمات العديدة للأسواق المختلفة
إعادة التدوير	تمثل كل ما يمكن تدويره مما سبق

المصدر: ما بعد الحمدان، السيادة الاسم المعمارية دليل الأفراد القوة الثروة، 2009، دار الفارابي للنشر والتوزيع، ط1، بيروت لبنان، ص: 235

2. مجالات الاستثمار الخاص (الأفراد): تتمثل مجالات استثمار الأفراد (الخاص)، في ما يلي :

- **استثمار المنشآت:** وهو أوسع وأشمل أنواع الاستثمار ويتوزع هذا المجال ليشمل كل أنواع المستثمرين الصغار والمتوسطين والكبار، وهو يشمل أيضا معظم البنية التحتية للدولة الحديثة، ومعظم المنتجات التي نشتريها ونتعاش معها، ونسبة المخاطرة في هذا الحال تتفاوت بحسب إمكانية التخطيط والمعرفة والخبرة.¹

- **الاستثمار العقاري:** تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني للأوراق المالية في عالم الاستثمار ويتم الاستثمار الخاص فيها بشكلين، إما بشكل مباشر عادة ما يقوم المستثمر بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري مثلا، أو بالمشاركة في محافظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية. و يلاقي الاستثمار في العقارات اهتماما كبيرا من قبل المستند ترين سواء في السوق المحلي أو في السوق الأجنبي.

- **الاستثمار في البورصة:** إن ما يميز الاستثمار في البورصة عن غيره من الاستثمارات يتمثل في العديد من العوامل والتي من أهمها:

- ارتفاع معدل العائد: لاحتوائه على التوزيعات السنوية (الأرباح التشغيلية)، وفروقات أسعار البيع والشراء (الأرباح الرأسمالية)
- زيادة درجة المخاطرة الكلية

¹ ماجد الحميدان، السيادة الاستثمارية دليل الأفراد لقوة الثروة، 2009، دارالفارابي للنشر والتوزيع ط1، بيروت، لبنان ، ص ص: 239 - 240

- توفر عنصر السيولة، وذلك لتوفير فرص البيع والشراء أو العكس في السوق الثانوية بأي وقت يختاره المستثمرون.

- **الاستثمار الإلكتروني:** عندها الاستثمار الإلكتروني على استخدام تكنولوجيا الاتصالات التداول وتبادل المعلومات المالية والاستثمارية إلكترونيا وفوريا مما يقلل من مخاطر الاستثمار ويزيد من الشفافية في المعلومات ويقلل من تكلفة ووقت جهد الصفقات الاستثمارية، وتستخدم الانترنت للتعرف على المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية فوريا وعلى مدى 24 ساعة، ومن ثم يعتبر المستثمر الإلكتروني في موقف أفضل بكثير من المستثمر العادي.¹

ثانيا: أهمية الاستثمار المحلي: يمكن تلخيص أهمية الاستثمار المحلي بالنقاط التالية:

- زيادة الدخل القومي
- خلق فرص العمل
- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية
- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته
- ضمان السيولة اللازمة.²

المطلب الخامس: سياسة تشجيع الاستثمار المحلي

إن تدفق الاستثمار لأي بلد ونمو الاستثمار الوطني فيه ، يمثل دليل عافية لاقتصاده، وإن مهام مؤسسات الدولة يجب أن تتصرف لتحقيق ذلك، والسعي لتعزيز الثقة بثبات منهج تشجيع الاستثمار و استقرار ثقافة تشجيعه سواء كان ذلك من خلال المؤسسات الحكومية أو من خلال مؤسسات المجتمع المدني، وإن مؤسسة الضريبة مصرة على منهج تشجيع الاستثمار وفقا لدورها في الخريطة المعتمدة وطنية لذلك يجب تصميم سياسة تشجيع الاستثمار بناءا على التوجه الضريبي ومدى توجه الدولة نحو تشجيع الاستثمار. فقد ركزت على سياسات معينة تهدف لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار المحلي

أولا: السياسة العامة:

- دعم الاستقرار السياسي مطلبا مهما وحيويا لترسيخ استثمار أمن، فالمؤثرات السياسية تلعب دورا في رسم المناخ الاقتصادي بشكل عام والاستثماري بشكل خاص.

¹ فرياد راتب، التجارة الاستثمار بالتعلم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي 2014، مؤسسة شباب الجامعة، ص ص: 300، 301

² محمد عماد سياسي، دور البنوك التجارية في تحفيز الاستثمار المحلي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA فرع وقلة 914 مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، الجزائر، ص: 16

• وضع قوائم توضح ترتيب الأولويات للمجالات الاستثمارية التي يحتاج إليها الاقتصاد، مما يضمن تحديد الأهمية النسبية للمشروعات الاستثمارية المختلفة لتركيز الاستثمار بها.

• التركيز على استكمال البنية التحتية من شبكات المياه والكهرباء و الاتصالات وخرائط الطرق ووسائل النقل

ثانيا: السياسة المتعلقة بالحوافز الضريبية والمالية:

• أشارت العديد من تجارب الدول إلى أهمية تطوير النظام الضريبي، وكذلك ترشيد استخدام الإعفاءات والحوافز الضريبية، وكذلك ضرورة ربط الحوافز المالية بقضايا التشغيل والتحديث التكنولوجي، وتنمية الكادر البشري وتنمية الصادرات على حساب الواردات

• ضرورة وجود مؤسسات ترويج للاستثمار تبين الإجراءات المالية والإدارية للاستفادة من نظم الإعفاءات و الضمانات القانونية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول العلاقة بين النوعية المؤسساتية و الاستثمار المحلي

لقد اجتهدت العديد من الدراسات في البحث حول موضوع النوعية المؤسساتية وعلاقتها بمتغيرات مختلفة فقمنا في هذا المبحث بجمع العديد من دراسات الميدانية التي عالجت نفس إشكالية بحثنا أو ما شابهها، وأخذناها كحجر أساس لانطلاق في بحثنا، ومقارنة هذه الدراسات بدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

سوف نقوم في هذا المطلب بتقديم بعض الدراسات الميدانية السابقة باللغة العربية التي تناولت ودرست أثر النوعية المؤسساتية على بعض الاقتصادية الأخرى:

أولاً: دراسة سارة بن شهيدة و ابراهيم حراش (2019):

تبحث هذه ورقة البحثية، بعنوان تأثير النوعية المؤسساتية على العلاقة بين وفرة الموارد النفطية والنمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط " OPEC " من خلال دراسة قياسية ضمت 11 دولة خلال الفترة من 1991 إلى 2011 ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام بيانات البانل، وركزت الدراسة أساساً على أثر التفاعل بين النوعية المؤسساتية ووفرة الموارد النفطية على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام مقياسين للنوعية المؤسساتية (مؤشرات الحوكمة ومؤشرات الحرية الاقتصادية) في حين تم التعبير عن وفرة الموارد النفطية بالإيرادات النفطية، وقد توصلت النتائج إلى أن الإيرادات النفطية لا تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في دول OPEC إضافة إلى ذلك تتميز هذه الدول بضعف مؤسساتي مما يساهم في عرقلة إدارة الموارد النفطية.

ثانياً: دراسة جوادي عصام وزكان احمد (2017):

الهدف من هذه الورقة البحثية هو دراسة قياسية بعنوان أثر النوعية المؤسساتية على الموارد الطبيعية وعلى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996 إلى 2014، باستخدام نموذج VAR و ARDL ، ولقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي للنوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي، كما أظهرت أيضاً تأثيراً سلبياً للموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي مما يحقق فرضية لعنة الموارد الطبيعية في الجزائر، كما توصلت إلى أن الضعف المؤسساتي هو المتسبب في لعنة الموارد الطبيعية وبالمقابل تمارس أسعار النفط المرتفعة تأثيراتها السلبية على النوعية المؤسساتية الأمر الذي يضعف النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر.

ثالثاً: لطفي مخزومي، عصام جواوي، عقبة عبد اللاوي (2017):¹

هي عبارة عن ورقة بحثية تحت عنوان النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد ، دراسة قياسية للفترة: 2000-2012، جاءت بغرض إبراز دور المؤسسات ذات النوعية الجيدة والفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل و كيف أدت وفرة الموارد الطبيعية في الدول العربية النفطية إلى شيوع ظاهرة البحث عن الربح الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الفساد وضعف النوعية المؤسساتية.

اشتملت الدراسة على مجموعة من الدول العربية الغنية بالموارد للفترة الممتدة من 2000-2012 باستخدام المنهج الوصفي و أدوات التحليل الكمي، اعتمدت الدراسة القياسية على معطيات سنوية حسب بيانات البنك العالمي لسنة 2015 لعينة مكونة من 9 دولة عربية نفطية كالتالي: الجزائر، البحرين، العراق، الكويت، ليبيا، قطر، السعودية، الإمارات خلال الفترة. وركزت على المتغيرات التالية:

- لوغاريتم الدخل الفردي وفق تعادل القوى الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي سنة الأساس كمتغير تابع 2005؛

- نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الخام (إجمالي تكوين رأس المال الثابت مضاف إليه التغير في المخزون)؛
- معدل التبادل والذي يعبر عن نسبة مؤشر سعر الصادرات إلى مؤشر سعر الواردات سنة الأساس 2005؛

- نسبة إيرادات الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الخام (النفط، الغاز الطبيعي، الفحم، إيرادات المعادن و الغابات)؛
- مؤشر النوعية المؤسساتية وهو عبارة عن المتوسط الحسابي لمؤشرات إدارة الحكم الستة (الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الأطر التنظيمية، حكم القانون، مكافحة الفساد والمقدم من البنك العالمي والمعد من طرف دانيال كوفمان)؛

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك علاقة موجبة بين الدخل الفردي والمتغيرات التالية: نسبة الاستثمار، معدل التبادل، نسبة الموارد الطبيعية في النماذج المقدرة وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث تؤدي زيادة الاستثمارات إلى تعزيز النمو الاقتصادي؛

¹ تعلمي مخزومي، عصام جواوي، عقبة عبد اللاوي، النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد دراسة قياسية

للفترة: 2000-2012، مجلة رؤى | اقتصادية، جامعة الشهيد خيمة لخضر ، الوادي الجزائر ، العدد 11، السنة 2016، ص: 11،14

- تحسن شروط التجارة عامل يساهم في زيادة الدخل الفردي والنمو الاقتصادي، كما تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي؛
- تعتبر النوعية المؤسساتية أهم عامل مفسر الفروقات الدخل الفردي والنمو الاقتصادي على المدى البعيد؛
- النوعية المؤسساتية لها الأثر الأكبر على النمو الاقتصادي ثم تليها درجة تملك الموارد الطبيعية في الدول العربية النفطية ؛

• النوعية المؤسساتية الرديئة هي عامل أساسي لوقوع هذه الدول في لعنة الموارد الطبيعية

رابعاً: دراسة **CHAIB AND SIHAM (2014)**: وهي عبارة عن ورقة بحثية، بعنوان تأثير الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1995-2011، باستخدام مؤشر الحرية الاقتصادية لمؤسسة التراث Heritage Foundation's والذي يعكس الجودة المؤسسية الاقتصادية ومؤشرات الحوكمة: فعالية الحكومة والصوت والمساءلة.

التي تمثل الجودة المؤسسية السياسية، تشير النتائج الرئيسية للدراسة إلى أن الجودة المؤسسية الاقتصادية والصوت والمساءلة اما آثار إيجابية طويلة الأجل على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كما توصلت الدراسة إلى أن التحسن في مؤشر الحرية الاقتصادية والصوت والمساءلة بالجزائر يمكن أن ينمر على توفير مناخ جيد للاستثمار وجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

سوف نقوم في هذا المطلب بتقديم بعض الدراسات الميدانية السابقة باللغة الأجنبية التي تناولت ودرست أثر النوعية المؤسساتية على بعض الاقتصادية الأخرى:

أولاً: دراسة **AND ADEDIRAN K.A، OLAYUNGBO D.O (2017)**:

و هي عبارة على ورقة بحثية بعنوان آثار العائدات النفطية والنوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1984 إلى غاية 2014 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، بأخذ مؤشر الفساد كمتغير يعبر عن النوعية المؤسساتية .وبينت الدراسة بأن هناك تكامل طويل الأجل بين العائدات النفطية، النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في المد القصير وعلاقة عكسية بينهما في المد الطويل .وفي نفس السياق وجود علاقة موجبة بين العائدات النفطية والنمو الاقتصادي في المد القصير وعلاقة سالبة بين المتغيرين على المد الطويل وهذا ما يؤكد فرضية لعنة الموارد وأظهرت نتائج الدراسة بأن العائدات النفطية لها تأثير أقل بكثير على النمو مقارنة بالنوعية المؤسساتية ومنه النوعية المؤسساتية أكثر أهمية في تفسير مساهمة العائدات النفطية في النمو الاقتصادي في نيجيريا.

ثانيا: دراسة AMEER XU AND PERES (2016):

وهي عبارة على ورقة بحثية، بعنوان تأثير الجودة المؤسسية على الاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام معطيات بانل 110 دولة خلال الفترة من 2002 إلى غاية 2012، حيث قام بتصنيف الدول إلى "متطورة" و "نامية"، أظهرت نتائج الدراسة إلى أن البلدان التي تسجل تغيرا واحدا للانحراف المعياري في الجودة المؤسسية يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.297 في ظل سيادة القانون. ومن ناحية أخرى، فإن نتائج البلدان النامية تثبت أن المؤسسات لا تعمل بشكل جيد نتيجة هيكل المؤسسات الضعيف مما يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

ثالثا: دراسة AND RAHEEM I.D ، OYINLOLA M.A, ADENIYI O.A (2015):

وهي عبارة عن ورقة بحثية، تحت عنوان العلاقة بين وفرة الموارد والنوعية المؤسسية من جهة وتأثير هذه العلاقة بين المتغيرين على النمو الاقتصادي من جهة أخرى، معتمدة هذه الدراسة في التحليل على معطيات البانل ل 11 دولة إفريقية خلال الفترة 1996 – 2010، وتظهر نتائج هذه الدراسة بأن التفاعل بين وفرة الموارد والنوعية المؤسسية يؤثر على النمو الاقتصادي.

رابعا: دراسة HERRERA – ECHEVEMI AND ESTEVEZ – BRETON (2014):

وهي عبارة عن ورقة بحثية، بعنوان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والجودة المؤسسية والحرية الاقتصادية وريادة الأعمال، للفترة الممتدة من 2004 إلى 2009، باستخدام نماذج البانل ل 87 دولة تكشف نتائج الدراسة عن وجود علاقة إيجابية قوية بين الجودة المؤسسية وتوليد الأعمال في الدول ذات الدخل المرتفع والمنخفض والدول الناشئة، حيث أن حرية إنشاء الأعمال والاستثمار لها تأثير على توليد الأعمال في البلدان الناشئة، و أبرزت نتائج الدراسة على أن هناك علاقة مباشرة وهامة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة المؤسسية.

خامسا: دراسة نتييم غياكاري إيسيو، إميليأ ياروسون (2014) ¹:

الموسومة ب « النوعية المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا خلال الفترة 1980-2011» تهدف إلى دراسة العلاقة بين الجودة المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته في نيجيريا خلال هذه الفترة ، و تأمل هذه الدراسة في سد الفجوة في الأدبيات الموجودة من خلال تقديم أدلة تجريبية على أهمية الجودة المؤسسية في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نيجيريا. وقد اعتمدت على المتغيرات التالية:

• المتغير التابع: هو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ Ntim Gyakari Esey, Emilia Yaroson. Institutional Quality and Foreign Direct Investment (FDI) In Nigeria: A Prognosis. IOSR Journal Of Humanities And Social Science. Volume 19, Issue 6, Ver. V (Jun. 2014), PP 37-45. <http://www.iosrjournals.org> (2-5-2017)

• المتغيرات المستقلة:

- 1- النوعية المؤسسية: قياس النوعية المؤسسية للبلد المضيف، تعتمد هذه الدراسة على الاستقرار السياسي، غياب مؤشر العنف الذي وضعه كوفمان وآخرون (2006)،
 - 2- تنمية رأس المال البشري: تستخدم نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية كبديل لقياس مستوى التعليم في البلد المضيف والتشجيع على استعمال التكنولوجيا وزيادة ميله إلى اجتذاب المستثمرين.
 - 3- استقرار الاقتصاد الكلي: الاقتصاد الاقتصادي المستقر يجذب المستثمرين لأنه يقلل من المخاطر وتكلفة ممارسة الأعمال التجارية في الاقتصاد.
 - 4- البنية التحتية: فإن توافر البنية التحتية الجيدة مثل الطرق وإمدادات الطاقة سوف يقلل من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية للمستثمرين وقدرة هؤلاء المستثمرين على تعظيم معدل عائد استثماراتهم
 - 5- التنمية المالية: لا بد من وجود نظام مالي فعال في اجتذاب الاستثمارات الرأسمالية، حيث أن رأس المال الآمن وسوق المال سيوفران المساعدة المالية اللازمة.
 - 6- الانفتاح التجاري: الاقتصاد الذي يفرض سياسات تجارية تقييدي يعيق الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تشجع الاقتصاديات التي لها سياسات تجارية ليبرالية الاستثمار الأجنبي المباشر
- وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تبين نتيجة التحليل التجريبي أن الاستقرار السياسي والفساد هما من المحددات الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نيجيريا وتشمل المحددات الهامة الأخرى رأس المال البشري والانفتاح التجاري؛
- تلعب عوامل الاستقرار السياسي، وغياب العنف؛ والسيطرة على الفساد وسيادة القانون في البلد المضيف دورا هاما لإقناع وجذب المستثمرين الأجانب وهي ما تسمى بالصفات المؤسسية الجيدة؛
- تبين النتائج أن مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ارتباطا وثيقا بنوعية المؤسسات وبصورة أكثر تحديدا

- الحكومة في نيجيريا يمكن أن تلعب دورا هاما في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. إذا أريد لنيجيريا أن تتمتع بالفوائد المتحققة للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الإصلاحات المؤسسية ستكون مناسبة أيضا.

سابعاً: دراسة بونيج بوشانان، كان في لي وماتنكشي ريشي (2012):¹

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر النوعية المؤسسية على مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر و تقلباته ل 164 بلدا خلال الفترة من 1996 إلى 2006 و ذلك بإتباع المنهجين الوصفي و الكمي، و قد اعتمدت الدراسة القياسية للباحثين على جملة من المتغيرات المستقلة و هي كالتالي : مؤشر الحوكمة، مؤشر الانفتاح التجاري، الاستثمار المحلي، نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، و المتغير التابع هو الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ارتباطا وثيقا بالعلومة وهو يعتبر مطلب أساسي للتنمية الاقتصادية ؛
- اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ظلت في مجملها ايجابية ثابتة بشكل ملحوظ بين عامي 1996 و 2006 على أساس إقليمي واستمر الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه تصاعدي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الصحراء، إلا أن هذه المنطقة تزال من أفقر المناطق من حيث أفضليات المستثمرين؛
- مؤشر الحوكمة له أثر سلبي على تقلبات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

• النوعية المؤسسية الجيدة تؤثر تأثيرا موجبا وكبيرا على الاستثمار الأجنبي المباشر؛

سابعاً: دراسة كريستيان داود، إرنستو ستاين (2007):²

تحاول هذه الدراسة اختبار مجموعة من المتغيرات المؤسسية التي قد تؤثر على قرار المستثمرين الأجانب للقيام بمشاريع استثمارية في بلد معين مما يسمح بتقييم أبعاد متغيرات النوعية المؤسسية التي تؤثر على قراراتهم.

شملت الدراسة المتغيرات التالية: الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي، غياب العنف، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، ومكافحة الفساد وهي متغيرات النوعية المؤسسية، أضيف لها أيضا المتغير المستقل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بغرض دراسة الترابط البسيط بين المتغيرات الستة والارتباط الجزئي مع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.

وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- النوعية المؤسسية عامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تأثير المتغيرات المؤسسية له دلالة إحصائية، وأهمية اقتصادية كبيرة.

¹ Bonnie G. Buchanan, Quan V. Le b.1, Meenakshi Rishi. Foreign direct investment and institutional quality: Some empirical evidence. International Review of Financial Analysis 21 (2012)PP 81-89.

² christian daude. ernesto stein. **the quality of institutions and foreign direct investment**. economics & politics, volume 19. november 2007. no. 3.pp317-344

- ليس كل الأبعاد المؤسساتية ذات الأهمية نفسها في اتخاذ قرار بشأن مكان الاستثمار
- البلدان التي من شأنها زيادة الاستثمار الأجنبي سيكون ذلك من خلال زيادة إطارها المؤسساتي،
- تتفق نتائج هذه الدراسة بوضوح مع أدبيات النمو التجريبية التي أكدت على أهمية المؤسسات للنمو الاقتصادي على سبيل المثال، (أسيموغلو وآخرون، 2001)؛ (هول أند جونز، 1999)؛
- إن رفع النوعية المؤسساتية سيكون له أيضا أثر إيجابي على الاستثمار اخلي كما أظهر ماورو (1995) و ستاسافاج (2002)؛

ثامنا: الدراسة التجريبية BRUNNSCHWEILER. C (2006):

وهي عبارة عن ورقة بحثية، بعنوان النوعية المؤسساتية وتأثيرها على العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية (خاصة المعدنية منها) والنمو الاقتصادي، باستخدام مقاييس جديدة تفسر وفرة الموارد (متوسط إجمالي رأس المال الطبيعي ومتوسط الثروة الجوفية) بالإضافة إلى مؤشرين للنوعية المؤسساتية (سيادة القانون وفاعلية الحكومة)،

وأثبتت نتائج هذه الدراسة أدلة تتحد فرضية لعنة الموارد من خلال نتائج العلاقة الإيجابية بين وفرة الموارد ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 1970-2000 والتي عززتها توفر مؤسسات قوية.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

جدول رقم(08): مقارنة بين الدراسات السابقة و الحالية

الفصل الأول:

الإطار النظري للنوعية المؤسسية والاستثمار المحلي

الدراسة	الهدف	المتغيرات	الفترة	النموذج	النتائج
سارة بن شهيدة و ابراهيم حراش	تأثير النوعية المؤسسية على العلاقة بين وفرة الموارد النفطية والنمو الاقتصادي	مؤشرات الحوكمة ومؤشرات الحرية الاقتصادية وإيرادات النفطية	من 1991 - 2011	بيانات البائل	أن إيرادات نفطية لا تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في دول OPEC
جوادي عصام وزكام أحمد	أثر النوعية المؤسسية على الموارد الطبيعية وعلى النمو الاقتصادي	مؤشرات الحوكمة و مؤشرات الحرية	من 1996 - 2014		النوعية المؤسسية في الجزائر تتملك أثر ايجابيا على النمو الاقتصادي
لطفي مخزومي وعصام جوادي	العلاقة بين النوعية المؤسسية و النمو الاقتصادي	. لوغاريتم الدخل الفردي وفق تعادل القوى الشرائية . نسبة استثمار ناتج المحلي. نسب مؤشر سعر الصادرات	من 2000 - 2012	بيانات البائل	النوعية المؤسسية لها الأثر أكبر على النمو الاقتصادي ثم تليها درجة تملك الموارد الطبيعية في دول العربية النفطية
BRUNNSCHWEILR C	النوعية المؤسسية وتأثيرها على العلاقة بين وفرة موارد الطبيعة النمو الاقتصادي	متوسط إجمالي رأس مال طبيعي ومتوسط الثروة الجوفية .سيادة القانون وفاعلية الحكومة	من 1970 - 2000	بيانات البائل	العلاقة إيجابية بين وفرة الموارد والنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
OYINLOLA M,A ADENYI O,A AND RAHEEM I,D	العلاقة بين وفرة الموارد والنوعية المؤسسية من جهة وتأثير هذه العلاقة بين متغيرين على النمو الاقتصادي من جهة أخرى	متوسط الثروة الطبيعية سيادة القانون والجودة والتنظيم فاعلية الحكومة	من 1996 - 2010	بيانات البائل	هناك تفاعل بين وفرة موارد ونوعية المؤسسية وتأثيرهما على النمو الاقتصادي

OLAYUNGBO D.O, AND ADEDIRAN K.A.,	أثر العائدات النفطية والنوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في نيجيريا	الايرادات النفطية والفساد وفاعلية الحكومة	من 1984 - 2014	ARDL	العائدات النفطية لها تأثير أقل بكثير على النمو الاقتصادي مقارنة بنوعية المؤسساتية
HERREA - ECHEVEMI & ESTEVEZ - RETON	العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الجودة المؤسسية والحرية الاقتصادية وزيادة الأعمال	حرية الاقتصادية قيادة الأعمال والحكومة	من 2004 - 2009	بيانات البائل	وجود علاقة ايجابية قوية بين الجودة المؤسسية وتوليد الأعمال
شايب و سهام	تأثير جودة المؤسسة في جذب استثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	فاعلية الحكومة والصوت والمساءلة وحرية الاقتصادية	من 1995 - 2011	بيانات البائل	جذب العديد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة تحسين مؤشر حرية الاقتصادية والصوت والمساءلة
AMEER , XU , & PERES	تأثير الجودة المؤسساتية على الاستثمار الأجنبي المباشر	سيادة القانون و استثمار الأجنبي المباشر	من 2002 - 2012	بيانات البائل	البلدان التي تسجل تغير واحدا لانحراف معياري لجودة المؤسسة يزيد في الاستثمار الأجنبي المباشر أما البلدان النامية لا تعمل بشكل جيد
بونيج بوشانان كان في لي ومانينكشي ريشي	تحديد اثر نوعية المؤسساتية على مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر وتقلباته 164 بلد	انفتاح التجاري ومؤشر الحكومة و الاستثمار المحلي والنمو ناتج المحلي واستثمار الأجنبي المباشر	من 1996 - 2006	بيانات البائل	النوعية المؤسساتية الجيدة تؤثر تأثير إيجابيا وكبير على الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الأول:

الإطار النظري للنوعية المؤسسية والاستثمار المحلي

كريستيان داود, رنستو ستاين	المتغيرات المؤسسية التي قد تؤثر على قرار المستثمرين الأجانب لقيام بمشاريع الاستثمارية	الصوت ومساءلة واستقرار السياسي وغياب العنف فاعلية الحكومة والجودة التنظيمية وسيادة القانون ومكافحة الفساد وناتج المحلي إجمالي	من 1995 - 2002	بيانات البائل	رفع النوعية المؤسسية سيكون له اثر إيجابي على استثمار
نتيم غياكاري إيسيو ,إميليا ياروسون	النوعية المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستقرار السياسي ومؤشر العنف و نميه رأس مال البشري والبنية التحتية والتنمية المالية ولانفتاح التجاري	من 1980 - 2011	بيانات البائل	مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ارتباط وثيقا بنوعية المؤسسية وبصورة أكثر تحديد
الدراسة الحالية	النوعية المؤسسية وأثرها على الاستثمار المحلي في الجزائر	متوسط الحسابي لمؤشرات الحوكمة ومتوسط الحسابي لمؤشرات الحرية الاقتصادية والاستثمار المحلي كمتغير تابع	من		

المقارنة بين الدراسات السابقة الدراسة الحالية

خلاصة الفصل الأول:

تم تعرض في هذا الفصل النظري إلى كل ما يتعلق بمفاهيم النوعية المؤسساتية مع تركيز أكثر على أنواعها بما فيها النوعية المؤسساتية السياسية المتمثلة في مؤشرات الحوكمة، وكذلك نوعية المؤسساتية الاقتصادية المتمثلة في المؤشرات الحرية الاقتصادية، كما اتخذ البنك الدولي في تحليلها، كما تطرقنا في المبحث الثاني بكل ما يتعلق بمفاهيم الاستثمار المحلي وكيف تأثره متغيرات الاقتصادية، ومن جهة أخرى أظهرنا الدراسات التي تربط بين النوعية المؤسساتية باستثمار المحلي وكذلك أصبح من الضروري التركيز على المؤشرات المرتبطة من نوعية المؤسساتية وكيفية تأثيرها على الاستثمار المحلي.

الفصل الثاني

الدراسة القياسية لأثر النوعية المؤسسية
على الاستثمار المحلي في الجزائر للفترة

2018-1996

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لأثر النوعية المؤسسية على الاستثمار المحلي في الفصل السابق سنحاول في هذا الفصل تقديم إطار تطبيقي خاص بالاقتصاد القياسي الذي هو يعتبر من الأدوات الأساسية التي تقدر النظرية الاقتصادية وغيرها من العلوم، بمنحها تقديرات عديدة تقربها إلى الواقع لتكون أكثر منطقية فغالبية العلاقات التي تقدمها لنا النظرية الاقتصادية يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات العلمية وهذا يمكننا بوضع تنبؤات على الأثر الكمية على احد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على تغير في احد أو بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى حيث إن اغلب المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس كمي بالتالي فان الاستخدام الأسلوب الرياضي يساعدنا في شرح العلاقات الاتجاهية بين المتغيرات الاقتصادية، لهذا يحاول الاقتصاد العالمي الجمع بين النظرية الاقتصادية والأساليب الرياضية والطرق الإحصائية للحصول على تقديرات كمية يمكن استخدامها في التنبؤ والتحليل والاتخاذ القرارات.

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى بناء نموذج قياسي للمحددات النوعية المؤسسية وآثرها على الاستثمار المحلي في الجزائر من سنة 1996 إلى 2018 ، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول واقع البيئة المؤسسية و الاستثمار المحلي في الجزائر، وفي المبحث الثاني الطريقة والأدوات وكذلك تحليل ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: البيئة المؤسسية والاستثمار المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة
للحديث عن الواقع الجزائري في البيئة المؤسسية والاستثمار المحلي تطرقنا إلى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب مكانة الجزائر في مؤشرات المؤسسية و المطلب الثاني مكانة الجزائر في الاستثمار المحلي.

المطلب الأول: مكان الجزائر في مؤشرات البيئة المؤسسية :

يعطي المستثمر أهمية كبيرة لترتيب الدولة المستهدفة في مختلف المؤشرات التي تقيس جودة مناخ الاستثمار وخاصة مؤشرات التي تقيس جودة البيئة المؤسسية ، وقد أدركت الجزائر أهمية هذه النقطة فعملت على إعطاء أهمية كبيرة لعملية تحليل وتقييم البيئة المؤسسية من خلال تخفيض القيود والعراقيل وكل ما من شأنه تسهيل ممارسة الأعمال وتخفيض التكاليف المتعلقة بممارسة الأعمال ، لكن واقع ترتيب الجزائر في مختلف هذه المؤشرات يبين أنها مازالت بعيدة عن معدلات العالمية ولذلك فهي مطالبة بتبني إصلاحات أعمق لتحسين جودة مؤسساتها¹.

أولا: مكانة الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2017: بين الجدول أدناه ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية

الجدول رقم (09): مؤشر الحرية الاقتصادية لبعض الدول العربية سنة 2017

الدول	الجزائر	البحرين	مصر	المغرب	قطر	السعودية	تونس	الإمارات
المؤشر								
الترتيب عالميا	172	50	139	86	29	98	99	10
الترتيب محليا	14	4	11	7	2	9	10	1
نسبة المؤشر	44.7	67.7	53.4	61.9	72.6	59.6	58.9	77.6
حقوق الملكية	27.8	62.1	32.7	53.8	70.3	53.1	49.4	76.3
الفعالية التشريعية	35.2	55.1	52.5	44.3	59.8	60.2	41.7	83.4
نزاهة الدولة	29.0	51.8	32.2	41.3	71.6	49.9	36.8	77.3
العبء الضريبي	81.1	99.9	84.2	70.5	99.6	99.7	73.0	98.4
إنفاق الحكومة	45.9	66.4	65.1	70.5	60.2	52.0	75.5	70.9
الصحة المالية	19.2	6.5	1.2	60.6	95.4	19.7	61.6	99.0
حرية ممارسة الأعمال	68.1	75.5	71.5	69.6	71.3	74.0	81.4	79.9

¹ عثمانى مرو، خبابة عبد الله، نوعية المؤسسات آلية لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، مجلد 12، العدد 01، السنة 2019، ص ص: 385، 387

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر النوعية المؤسسية على الاستثمار المحلي

الأجور وأسعار العمل	48.7	76.5	51.5	36.8	65.4	64.8	52.9	81.1
القطاع المصرفي	69.9	79.9	69.6	82.3	75.0	73.8	77.2	80.2
حرية التجارة	63.5	83.4	70.9	79.4	83.3	78.2	82.1	84.3
حرية الاستثمار	25	75	60	65	60	40	45	40
الحرية المالية	30	80	50	70	60	50	30	60

المصدر: بيت الحرية إحصائيات 2017

اظهر مؤشر الحرية الاقتصادية ترتيب سلبي للجزائر في هذا المؤشر إذا احتلت الجزائر المرتبة 172 عالميا بحصولها على 4.4 نقطة مئوية مما يؤهلها إلى التصنيف في درجة الحرية الاقتصادية معدومة، أما ترتيبها ضمن دول شمال افريقية والشرق الأوسط فقد احتلت المرتبة 14 ، بينما احتلت الإمارات المرتبة الأولى في هذه المجموعة بحصولها على 77.6 نقطة مئوية أي في درجة حري شبه كامل وبرجوع لجدول تدفقات الاستثمار الأجنبي نلاحظ أن الإمارات العربي المتحدة قد حصلت على حصة الأسد من هذه التدفقات الموجهة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقية خلال سنة 2017 حيث حصلت على 8.99 مليار دولار أمريكي وهذا الأمر يمكن أن يكون لهو دلالة على مدة تأثير جودة المؤسسات على استقطاب الاستثمار الأجنبي ، نحن لا نغفل بقية العوامل التي تكون قد ساهمت في أن تكون الإمارات وجه مفضلة للمستثمر الأجنبي ، لكننا نقول أن البيئة المؤسسية تعتبر احد العوامل المهمة¹ .

وبملاحظة المتغيرات الفرعية الممثلة في حقوق الملكية ، الفعالية التشريعية ، نزاهة الدولة ، حرية الاستثمار ، نجدها قد لعبت دورا سلبيا في ترتيب الجزائر في هذا المؤشر حيث أنها سجلت اقل من 50 نقطة مئوية - **فالنسبة لحقوق الملكية 27.8** نقطة مئوية يرجع السبب للفترة الزمنية الطويلة لتنفيذ العقود وتسوية النزاعات بالإضافة إلى عدم فعالية النظام القضائي في تطبيق الأحكام والقوانين المتعلقة بحماية الممتلكات وبالخصوص حماية الملكية الخاصة من إجراءات نزع الملكية وعدم توفير نظام تعويض عادل ومنصف - **الفعالية التشريعية 35.2** نقطة مئوية بالتصنيف في درجة حرية اقتصادية ضعيفة نتيجة مجموعة القيود والعراقيل الإدارية المتعلقة بتوفير متطلبات الترخيص لمزاولة الأعمال ، والتقليل من الوقت المستهلك في ذلك بالإضافة لارتفاع تكاليف الأعمال الغير المبرر .

- **حرية الاستثمار** بواقع قدره 25 نقطة مئوية نتيجة وجود قيود على الملكية الأجنبية لمشروعات الأعمال وخاصة الإجراءات المعقدة في اكتساب الأوعية العقارية وضعف التمويل بالنسبة للاستثمارات الخاصة والاستثمارات الأجنبية

¹ عثمانى مروءة، خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص ص387،385

- الصحة المالية 19.2 نقطة مئوية نتيجة امتلاك الدولة بشكل مطلق للبنوك والمؤسسات المالية وتعقيد الإجراءات في منح القروض للقطاع الخاص .

- العبي الضريبي لدولة 81.1 يعتبر أقوى المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية بتصنيفه في درجة حرية اقتصادية شبه كاملة ويعود هذا إلى التحفيزات الجبائية التي تقدمها الدولة على شكل تخفيضات وإعفاءات جبائية لأجل استقطاب اكبر حجم من الاستثمارات .

ثانيا: مكانة الجزائر في مؤشر بيئة الأعمال :

تشير بيانات بيئة أداء الأعمال التي يعدها البنك الدولي لبيان مدى سهولة أو تعقيد الإجراءات الإدارية والمؤسسية لمختلف الدول المتعلقة ببيئة الأعمال ،ألا أن الجزائر ملزمة ببذل المزيد من الجهود قصد تسهيل الإجراءات وتقليل من التكاليف والأعباء لأداء الأعمال وذلك لتحسين بيئة الاستثمار بها لان كل البيانات المتعلقة ببيئة الأعمال في الجزائر تشير إلى بعدها عن معدلات العالمية والإقليمية وهذا ما تؤكد مؤشرات قياس بيئة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي لسنة¹ 2017 في الجدول الموالي :

¹ عثمانى مروة، خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص ص 385، 387

الجدول رقم (10): ترتيب الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال لسنة 2017

المؤشر الدولة	المؤشر العام لبيئة الأعمال 2017	تأسيس المشروع	استخراج التراخيص	حصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	أنافذ العقود	إغلاق المشروع
السعودية	92	13	5	4	2	5	2	8	14	8	18
البحرين	66	4	7	9	3	8	9	3	6	10	5
قطر	83	5	3	6	4	11	19	2	7	12	9
الإمارات	21	3	1	1	1	2	1	1	8	1	2
تونس	88	7	12	3	11	6	10	17	9	6	1
مصر	128	9	9	11	15	3	5	20	16	18	8
المغرب	69	2	3	7	9	7	4	6	4	3	11
الجزائر	166	15	16	15	18	16	17	19	19	9	3

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2017 / مجموعة البنك الدولي متوفر على الموقع الشبكي www.doingbusiness.org

نلاحظ من قراءة الجدول أن ترتيب الجزائر في المؤشر العام لبيئة الأعمال أنها احتلت المرتبة 166 من مجموع 190 دولة لسنة 2017 ، متراجعة بذلك عن المرتبة التي احتلتها سنة 2016 أي احتلت المرتبة 156 من مجموع 190 دولة شملها الترتيب يقرأ المستثمر الذي يريد أن يستثمر في الجزائر مثلا هذا الجدول كمايلي:

التوقع لتأسيس شركة جديدة في الجزائر القيام 15 إجراء مقابل 07 إجراءات في تونس و02 إجراءات في المغرب ، ويتطلب الربط بالكهرباء 15 إجراء و180 يوم و1330.4% من حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام . أما عدد الضرائب الإلزامية المدفوعة فيبلغ 27 ضريبة ورسم ويتطلب تخصيص 265 ساعة للقيام بذلك وتعادل قيمتها الإجمالية 65.6% من الدخل الإجمالي.

تظل الجزائر ،حسب هذا التقرير من وجهات الصعوبة ، بالنظر إلى إجراءاتها المعقدة والطابع المركز والبيروقراطي للإدارة ، فضلا عن فعالية بعض هيئات المؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع ، والى حد يشبه القيام بالمشاريع الاستثمارية في الجزائر بمسار المقابل، مما انعكس سلبا على التدفقات المالية وجعل الاستثمار متواضعا خارج نطاق المحروقات ، حيث لم تتعدد فعاليا خلال السنوات الثلاثة الماضية سقف 02 مليار دولار¹ .

ثالثا: مكانة الجزائر في مؤشر الحوكمة :

يبين الجدول أدناه مكانة الجزائر في مؤشر الحوكمة خلال الفترة 2006- 2016

الجدول رقم (11): مكانة الجزائر في مؤشر الحوكمة سنوات من 2006 - 2016

المؤشرات السنوات	الصوت والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكومة	الإطار التنظيمي	حكم القانون	مكافحة الفساد
2006	-0.92	-1.13	-0.47	-0.57	-0.71	-0.52
2007	-0.98	-1.15	-0.57	-0.62	-0.77	-0.56
2008	-0.98	-1.09	-0.63	-0.79	-0.74	-0.59
2009	-1.04	-1.20	-0.58	-1.07	-0.79	-0.58
2010	-1.02	-1.26	-0.48	-1.17	-0.78	-0.52
2011	-1.00	-1.36	-0.56	-1.19	-0.81	-0.54
2012	-0.91	-1.33	-0.53	-1.28	-0.77	-0.50
2013	-0.89	-1.20	-0.53	-1.17	-0.69	-0.47
2014	-0.82	-1.19	-0.48	-1.28	-0.77	-0.60

¹ عثمانى مروة، خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص ص385، 387

2015	-0.84	-1.09	-0.50	-1.17	-0.87	-0.66
2016	-0.88	-1.14	-0.54	-1.17	-0.85	-0.69

المصدر: مؤشرات كوفمان ، مأخوذة من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي تحديث 2017

من خلال تفحص البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن خلال السنوات من 2006 إلى 2016 نلاحظ أن نظرة المؤسسات والمنظمات الدولية في الجزائر هي نظرة سلبية وصنفت الجزائر على أنها ذات أداء ضعيف أو في أحسن الأحوال هي في وضعية متوسطة ، وعلى الرغم من التحفظات التي يمكن أن نضعها على هذه البيانات والتي لا تبرز مستوى الجهود المبذولة رسمياً لتحسين هذه الصورة فيمكن أن نؤكد أن نشر مثل هذه البيانات كان له التأثير المباشر على أحجام عدد كبير من المستثمرين على الاستثمار في الجزائر وتفضيل البلدان الأخرى ذات الدرجات الجيدة¹ .

المطلب الثاني: مكانة الجزائر في الاستثمار المحلي

أولاً: تحليل الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة من 2000 - 2015:

يشكل الاستثمار المحلي المحرك الأساسي للاقتصاد حيث تناول العديد من الباحثين تأثيرات الاستثمار المختلفة، كزيادة الطاقة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية، وتوفير فرص عمل جديدة وتحقيق الأرباح للمشروعات الإنتاجية، وفي هذا الاتجاه تسعى الجزائر من خلال ما يعرف بالمخططات الإنعاش الاقتصادي، إلى بعث الحركة في كافة القطاعات وبصورة متزامنة، ولقد تجلت ذلك من خلال مختلف القوانين والأنظمة والإجراءات التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وخلق المؤسسات وإنشاءات في سبيل ذلك هيأت إشراف ومتابعة، على غرار المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري² ، هذا فضلاً على إنشاء وزارة تحت عنوان وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، ولتعرف أكثر على حجم الاستثمارات المحلية في الجزائر. سنقوم بتحليل نتائج الجدول رقم 12 الذي يبين المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة والموجه للاستثمارات المحلية.

جدول رقم(12): قيم الاستثمارات المحلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

السنوات	مبالغ الاستثمار المخصصة في الميزانية (مليار دولار)	السنوات	مبالغ الاستثمار المخصصة في الميزانية (مليار دولار)
2000	235.7	2008	1906
2001	469.9	2009	2136.4
2002	542.3	2010	2503.4
2003	651.8	2011	2778.9

¹ عثمان مروة، خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 385، 387

² مساني إبراهيم، عزوزة محمد، واقع الاستثمار في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط (2000-2015)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي بجامعة العربي التبسي- تبسة، السنة 2016، ص 82، 80

2004	508.1	2012	2144.4
2005	553.2	2013	1811.9
2006	1019.7	2014	2050.4
2007	1668.5	2015	2802.1

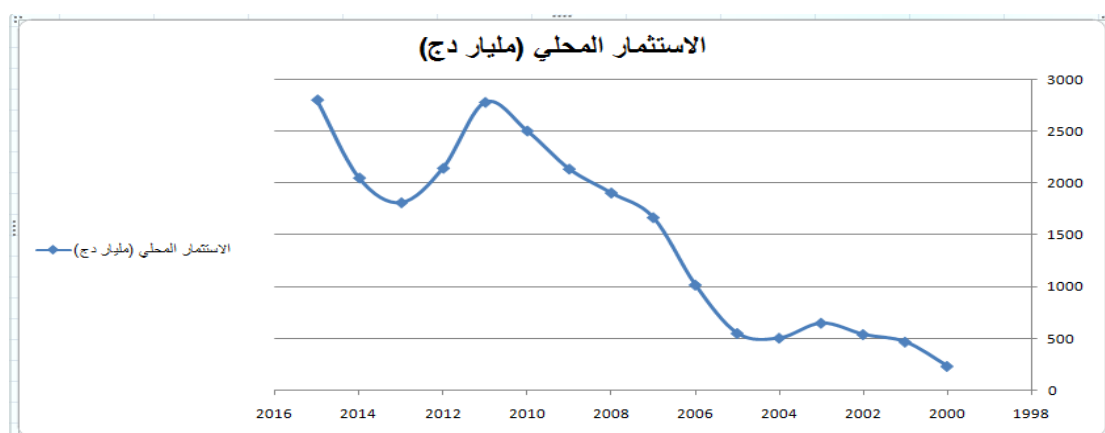
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المدرجة تحت الجريدة الرسمية 2000-2015

من خلال تحليل معطيات هذا الجدول لاحظنا أن أقل مبلغ مخصص للاستثمار المحلي كان سنة 2000 وذلك بمقدار 235.7 مليار دينار جزائري كما خصصت الدولة الجزائري مبالغ أكبر بقليل مقارنة لسنة 2000 حيث خصص في سنة 2001 خصص في سنة مبلغ 469.9 مليار دج ليرتفع المبلغ إلى 542.03 سنة 2002 تليه سنة 2003 بمبلغ 651.08 ، لنلاحظ انخفاض في مبلغ الاستثمار لسنة 2004 ، حيث بلغ قيمة الاستثمار 508.1 مليار دج ولقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة بداية الخروج من الأزمة الأمنية التي عصفت بها خلال التسعينات، ومواصلة الإصلاحات واستكمال عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وشاهدت الجزائر في هذه المرحلة إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 إلى 2004 الذي تمحور على أساس حول دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحة وعدم البنية التحتية لتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية .

أما بخصوص المرحلة 2004 - 2011 شهدت المبالغ الاستثمار ارتفاع تدريجيا من سنة إلى أخرى حيث بلغت سنة 2005 قيمة 553.2 مليار دج تليها زيادة مباشر في سنة 2006 بقيمة 466.5 مليار دج وهذا ما يفسره قانون الاستثمار سنة 2006 والذي يهدف بتشجيع الاستثمار وخلق مشاريع تنموية جديدة الأمر الذي شهدته أيضا سنة 2007 بمبلغ استثمار قدر ب 1668.5 مليار دج ، من خلال الجدول رقم لاحظنا أن الفترة 2008 - 2011 شهدت زيادة مستمرة في المبالغ الموجهة للاستثمار المحلي حيث سجلت سنة 2008 مبلغ 1906 مليار دج تليه سنة 2009 بمبلغ 2136.4 مليار دج وارتفع هذا المبلغ سنة 2010 عند قيمة 2503.4 مليار دج ومبلغ 2778.9 مليار دج عند سنة 2011 .وفي السنة الموالية 2012 تم تسجيل انخفاض في مبلغ لاستثمار المحلي حيث بلغ 2144.4 مليار دج يليه انخفاض آخر في مبلغ الاستثمار لسنة 2013 بقيمة 1811.9 مليار دج أما السنتين مواليتين 2014 ، 2015 شهدت مبالغ الاستثمار وسجلت قيمة 2050.4 مليار دج سنة 2014 تليها زيادة أخرى سنة 2015 بمبلغ 2802.1 مليار دج وهذا المبلغ يعتبر أكبر قيمة خصصتها الدولة للاستثمارات المحلية خلال الفترة 2000-2015¹.

¹ مساني إبراهيم، عزوزة محمد، مرجع سابق، ص 82، 80

الشكل رقم (01): الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015



المبحث الثاني: الدراسة القياسية أثر النوعية المؤسسية على الاستثمار المحلي

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

بناء على ما جاء في النظرية الاقتصادية، والدراسات التطبيقية السابقة، من متغيرات اقتصادية مفسرة لسلوك الاستثمار المحلي، وحتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولا وواقعية تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات، والتي تم اختيارها على أساس الخصائص التي تميز الاقتصاد الجزائري هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية بناء على توافر المعطيات والبيانات الخاصة بها، والمتوقع أن لها التأثير الأكبر على الاستثمار المحلي، وفيما يلي بيان متغيرات تقدير النموذج المستخدم في هذه الدراسة :

الجدول رقم (13): متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات

المتغير المستقل	المتغير المعبر عنه	الترميز	إشارة المعلمة المتوقعة	مصادر البيانات
الحرية السياسية	هي عبارة عن المتوسط الحسابي لمؤشر فعالية الحكومة والجودة التنظيمية وقواعد القانون ومؤشر السيطرة على الفساد	X1	موجبة	THE WORLDWIDE GOVERNANCE INDICATORS
الحرية الاقتصادية	هي المتوسط الحسابي لمؤشر حرية العمل وحرية الاستثمار وحرية التجارة والحرية النقدية والحرية المالية	X2	موجبة	HEREITAGE FOUNDATION
إيرادات الموارد النفطية	إيرادات الموارد النفطية هي الفرق بين قيمة إنتاج الموارد النفطية بالأسعار العالمية وإجمالي تكلفة الإنتاج.	X3	موجبة	موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria
متغير وهمي	يعبر عن التغير الهيكلي في المتغير التابع	X4	موجبة	

المصدر: من إعداد الطلبة

أولاً: المتغير التابع (٧) الاستثمار المحلي: والذي هو إجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً) من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافاً إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونان. وتشمل الأصول الثابتة تحسينات الأراضي (بناء الأسوار، والخنادق، وقنوات تصريف المياه، الخ)؛ ومشتريات الآلات والماكينات و المعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه ذلك، بما فيه المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية و الصناعية. والمخزونان هي مخزون البضائع التي في حوزة الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو

المبيعات، و"العمل الجاري تنفيذه". و طبقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993، فإن صافي اقتناء النفائس يندرج أيضا ضمن تكوين رأس المال. البيانات معبر عنها بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010. **ثانيا: المتغيرات المستقلة:**

1- الحرية السياسية (X1) : وهي عبارة على المتوسط الحسابي لمؤشرات الحوكمة ويتكون من :
- **الاستقرار السياسي:** يعتبر الاستقرار السياسي من أهم مؤشرات الحكم الراشد باعتبار أن نجاعة الإصلاحات على جميع الأصعدة مرهون بمدى استقرار المؤسسات السياسية للدولة، فعدم استقرار هذه الأخيرة يؤدي لا محالة إلى تعويض الاستقرار وإسقاط الحكومات بوسائل غير دستورية أو اللجوء للعنف والطائفية، ولعل اندلاع الثورات الشعبية في العالم العربي يعطي صورة صادقة عن واقع أنظمتها السياسية¹.
- **فعالية الحكومة :** وتتمثل في قدرة الحكومة على تشكيل و تنفيذ السياسات الناجعة وتضم مؤشرات تتعلق بالكفاءة الحكومية التي تشمل كفاءة الخدمة العامة واستقلال الإدارة عن الضغوط السياسية، وكذا مصداقيتها في التزاماتها بتنفيذ الإصلاحات والبرامج المسطرة تحقيقا لفعالية الأداء الحكومي من جهة وإشباع الحاجات العامة من جهة أخرى².

- **نوعية تنظيم الاقتصاد:** يعتبر تنظيم اقتصاد الدول مؤشرا فعالا عن مدى تحقيق تلك الدول للتنمية، فالدول تقاس وتصنف حسب تطورها الاقتصادي، كما غيرت العولمة الاقتصادية الطرق التي من خلالها تشتغل المنظمات الصناعية وكذا تقليص دور الدول وانسحابها من الحقل الاقتصادي، باعتماد استراتيجيات اقتصادية تتعلق بخصوصية المؤسسات العامة وفتح المجال للقطاع الخاص، ضف إلى ذلك تشجيع الاستثمار وتكريس حرية المنافسة³، هذه المؤشرات والمعطيات تعتبر تجسيدا لمقتضيات الحكومة في إطار المؤسسات الاقتصادية لتواكب توجه اقتصاد السوق وتحقيق الفعالية الاقتصادية⁴

- **حكم القانون (سيادة القانون) :** يعني أن الجميع حكام ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون، أي مبدأ نمو القانون وبالتالي ضرورة تطبيق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة ودون تمييز بين أفراد المجتمع، كذلك وجوب توافق هذه القوانين مع معايير حقوق الإنسان المعتمدة دوليا وتكون ضمانتها لها ولحرياتهم الأساسية⁵.

- **التحكم في الفساد:** يعتبر من أبرز المبادئ التي ركّز عليها البنك العالمي باعتبار أن الفساد برز مؤخرا كظاهرة أو كقضية عالمية تعيق التنمية الاقتصادية، فقد عرّف البنك الفساد على أنه "استعمال السلطة من أجل تحقيق المصلحة الخاصة" وبالتالي يشمل هذا القياس تأثير الفساد على بيئة الأعمال من تشويه للتجارة

¹ بوسماحة نصر الدين، "القواعد النموذجية وإرساء الحكم الراشد"، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، عدد رقم 01، 2012، ص. 21-22.
² مصلح عبير، مرجع سابق، ص 21

³ LOMBARD Martine, Régulation économique et démocratie, Dalloz, Paris, 2006, P.P 51-52.

⁴ BANCEL Franck, La gouvernance des entreprises, Economica, Paris, 1997, P.,97.

⁵ قلاتي عبد الكريم، "الحكم الراشد وعلاقته بالاستقرار السياسي والتنمية المستدامة"، إدارة، مجلد 20، عدد 39، لسنة 2010، ص 3

الدولية والتدفقات الاستثمارية وتسهيل أنشطة الجريمة المنظمة¹، كما ركز البنك على الفساد السياسي باعتباره يطال قمة الهرم السياسي وأعلى مؤسسات في الدولة، أو ما يعرف بتوجه النخبة إلى نهب الدولة Prédation de l'Etat، فمستوى الفساد يعتبر مؤشرا هاما لقياس مدى حكمة الأنظمة السياسية والاقتصادية للدول.²

2- الحرية الاقتصادية (x2): وهي عبارة على متوسط الحسابي لمؤشرات الحرية الاقتصادية وتتكون من: - حرية التجارة: تتمثل في التبادلات الدولية، ويقيم هذا النوع من الحرية الاقتصادية بحجم المعوقات الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة ونصيب تلك التجارة من الناتج المحلي هذا النوع من الحرية يترتب عليه.

✓ اتساع نطاق تقسيم العمل وبالتالي عدم وجود مشكلة تقيم الاجتماعي للعمل في البلد الواحد إذ يرتفع تقسيم العمل إلى المستوى الدولي مما يعمق فرص استغلال الميزات النسبية للاقتصاد.

✓ إدخال نوع جديد من التنافس وهو التنافس الدولي الذي يزيد الضغوط على التنافس داخل كل دولة ويعزز محفزات الإنتاجية والفعالية التي تمكن فعالين من الحفاظ على قدرتهم التنافسية على مستوى الدولي.

- **حرية الاستثمار:** مقياس تلك الحرية وهو المتعلق بحرية استثمار رأس المال على مستوى دولي، فالمزيد من الحرية والقدرة على التعامل في أسواق رأس المال الدولية تزيد في التنافس بين المشروعات الاستثمارية مما يتيح انتقال رأس المال إلى البلدان التي توفر مشروعات الأعمال أكثر إنتاجية في السوق العالمية وهو ما شأنه تعزيز الحرية الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي أيضا.

- **حرية السياسات النقدية:** هو ذلك النوع المتعلق بنفاذ الأفراد والشركات والهيئات الاقتصادية إلى النقد الحقيقي، ويقاس هذا النوع من الحرية بمؤشرات الاستقلال النقدي في البلاد وحرية الأفراد والشركات والهيئات الاقتصادية في فتح حسابات بنكية في بلدانهم بعملة أجنبية وقدرتهم على فتح حسابات بنكية في بلدان أخرى ويتعلق هذا النوع من الحرية أيضا بحرية كل فرد أو شركة أو هيئة اقتصادية في دخول أكبر عدد ممكن من التعاملات السوقية الطوعية الحرة مع أكبر عدد ممكن من نظائهم الآخرين.

- **نظام الإدارة المالية:** يتعلق بالتححرر من التدخل الحكومي والذي يتجلى في حجم النصيب الحكومي ومؤشرات الحجم أي المؤشرات على المستوى التدخل الحكومي وتشمل حجم الإنفاق العام، حجم الدعم النقدي والعيني، نصيب المؤسسات المملوكة للدولة من الوظائف والاستثمار في المشروعات العامة، ومعدل الضريبة على الشرائح الأعلى من الدخل.

¹ محمد جمال تمام، الفساد والاقتصاد العالمي، الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 2000، ص. ص 01-02

² ZOUAIMAI Rachid , Les autorités de régulation indépendantes face aux exigences de la gouvernance , Editions, Belkeise, Alger, 2013, P.P. 18-19

- حرية الأعمال: ويقاس هذا المؤشر حرية الأفراد في إنشاء إدارة المشروعات دون التدخل الحكومة من خلال القواعد والإجراءات أو الضرائب و الرسوم.

المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL):

أولاً: التعريف بنموذج (ARDL):

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية ARDL التي طورها كل (Pesaran 1997)، (Shin and 1998 and Sun) وكل من (Pesaran et Al 2001)، لأن هذه الطريقة لا تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL يتم من خلال أسلوب اختبار الحدود Bound Test الذي يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ¹.

كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة غرانجر (Engle- Granger; 1987) ذات المرحل تنبؤ اختبار التكامل المشترك بدلالة درين واتسن (Test CRDW) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointegration Test) في إطار نموذج VAR، حيث يمكننا نموذج ARDL منفصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في الأمدين الطويل و القصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وبالتالي نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في الأمدين القصير والطويل، وتعد معلماتها لمقدرة في المدى القصير و لطويل أكثر اتساقاً من تلك التي في الطرق الأخرى، كما أن نتائج تطبيق هذه الطريقة تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة أو عدد المشاهدات صغيراً على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك الأخرى التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيراً حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.²

لذا يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 24 مشاهدة ممتدة من عام 1996 إلى غاية 2018.

ثانياً: مراحل التقدير وفق نموذج (ARDL)

¹ Pesaran, M., Shin, Y. and Smith, R: Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol.16, 2001, p 289-326

² Narayan, P: The saving and investment nexus for China-Evidence from cointegration tests, Applied Economics, Vol. 37, 2005, p1979-1990

وفقاً لمنهجية الدراسة سيتم استخدام طريقة ARDL على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى يتم اختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM) (Pesaran et Al; 2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات فيظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (bounds testing approach) أي طريقة اختبار الحدود، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + e_t$$

حيث تعبر المقدرات λ_1 و λ_2 : على معلمات العلاقة طويلة الأجل، أما β و θ فتعبر عن معلومات الأجل القصير. وتشير إلى الفروق الأولى للمتغيرات بينما يمثل كل من n و m فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات (علماً أنه ليس بالضرورة أن تكون عدد فترات التخلف الزمني للمتغيرات في المستوى $n \neq m$)¹، e حد الخطأ العشوائي، واختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، نقوم بحساب إحصائية فيشر (F) من خلال اختبار (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل):

$$H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0$$

بعد القيام باختبار (Wald test) نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من (Pesaran et Al 2001) حيث نجد هذه الجد أو لقي محرجة للحدود العليا و الحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، و يفرق كل من Pesaran et Al بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى (1) أو المتغيرات المتكاملة عند مستواها (0) أو تكون عند نفس درجة التكامل، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل الفرضية البديلة غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^P \vartheta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^Q \delta_i \Delta X_{t-i} + \varepsilon_t$$

¹ وفقاً لمنهجية ARDL، من الممكن تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى لمختلف المتغيرات الأمر الذي يعتبر مستحيلاً بالنسبة لطرق التكامل المشترك الأخرى، وبالتالي من خلال تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى التخلص من مشاكل ارتباط البواقي أنظر إلى: Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, B: Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach, Procedia -Social and Behavioral Sciences, Vol.104, 2013, p914-921

حيث تمثل كل من δ ، ϑ معاملات المتغيرات وتشير $P; q$ إلى فترات الإبطاء لتلك المتغيرات، و ε_t يمثل حد الخطأ العشوائي. ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة $P; q$ نستخدم عادة معيارين هما Akaike (AIC) و Schwarz (SC) وأوصى Pesaran and Shin باختبار فترتي إبطاء كحد أقصى للبيانات السنوية.¹

أما المرحلة الثالثة، يمكن استخلاص مواصفات ARDL لحركيات المدى القصير عن طريق نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model, ECM) التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^P \vartheta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^q \delta_i \Delta X_{t-i} + \psi ECT_{t-1} + \vartheta_t$$

حيث أن: ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ، وجميع معاملات معادلة المدى القصير هي معادلات تتعلق بحركيات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة التوازن، وتمثل ψ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.²

المطلب الثالث: تقدير وتحليل نتائج الدراسة القياسية:

أولاً: إجراء اختبار جذر الوحدة:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص استقرارية السلاسل الزمنية ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار ديكي فولر المطور (ADF) والذي يقوم على اختبار الفرضية التالية:

فرضية العدم: وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية.

الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

¹ Pesaran, M. and Pesaran, B: Time Series Econometrics: Using Microfit 5.0 (Window Version). Oxford: Oxford University Press, 2009

² Pesaran, M. and Pesaran, B: Working with Microfit 4.0 : Interactive Econometric Analysis. Oxford: Oxford University Press. 1997

الجدول رقم (14): اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
At Level					
		Y	X1	X2	X3
With Constant	t-Statistic	-0.5517	-1.7558	-1.4701	-1.3207
	Prob.	0.6625	0.3911	0.5295	0.6011
	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9818	-1.4815	-2.3046	-1.2036
	Prob.	0.1598	0.8049	0.4145	0.8846
	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.9044	-0.7519	-0.4780	-0.6071
	Prob.	0.8960	0.3790	0.4969	0.4428
	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)
With Constant	t-Statistic	-3.6569	-3.6465	-5.7622	-4.0950
	Prob.	0.0133	0.0136	0.0001	0.0051
	**	**	**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.1282	-3.7359	-5.8987	-3.3068
	Prob.	0.0227	0.0421	0.0005	0.0968
	**	**	**	***	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.5308	-3.7042	-5.8554	-4.1985
	Prob.	0.0012	0.0008	0.0000	0.0002
	***	***	***	***	***
Notes:					
a: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant					
b: Lag Length based on SIC					
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.					

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews10*

يتضح من خلال الجدول (14) أن متغيرات ليست مستقرة عند المستوى لكنها مستقرة عند الفرق الأول فهي متكاملة من الرتبة (1)، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

ثانياً: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

تم الاعتماد في اختيار متغيرات النموذج على طريقة الاختبار متعدد الخطوات (Stepwise) بحيث تم إدخال المتغيرات المستقلة بالتتابع ويتم تقييم إسهامه في معنوية النموذج، ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل (آلية تصحيح الخطأ) فيما بينها، والذي يسهم في تحقيق هذه الشروط يتم الاحتفاظ به، والذي لا يحقق ذلك يتم حذفه.

ووفقاً لهذه الطريقة تم الاعتماد على المتغيرات التي حققت شروطها في بناء النموذج القياسي وهي: الحرية السياسية X1، الحرية الاقتصادية X2، سعر النفط X3، المتغير الوهمي X4، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion).

الجدول (15): نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (3,1,3,2)

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Date: 08/20/20 Time: 10:55				
Sample (adjusted): 1999 2018				
Included observations: 20 after adjustments				
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (3 lags, automatic): X1 X2 X3				
Fixed regressors: X4 C				
Number of models evaluated: 192				
Selected Model: ARDL(3, 1, 3, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.922044	0.125215	7.363712	0.0003
Y(-2)	-0.393505	0.145970	-2.695802	0.0358
Y(-3)	-0.107799	0.071380	-1.510219	0.1817
X1	8.063310	2.164312	3.725576	0.0098
X1(-1)	2.110802	2.241362	0.941750	0.3827
X2	-0.214949	0.062608	-3.433256	0.0139
X2(-1)	-0.235577	0.046704	-5.044059	0.0023
X2(-2)	0.132377	0.056131	2.358363	0.0564
X2(-3)	-0.117108	0.079677	-1.469780	0.1920
X3	-0.583178	0.054512	-10.69811	0.0000
X3(-1)	0.604665	0.069477	8.703127	0.0001
X3(-2)	-0.195851	0.080421	-2.435320	0.0508
X4	4.485877	0.642018	6.987156	0.0004
C	51.31727	7.847505	6.539310	0.0006
R-squared	0.999182	Mean dependent var	30.87632	
Adjusted R-squared	0.997408	S.D. dependent var	7.674293	
S.E. of regression	0.390686	Akaike info criterion	1.154204	
Sum squared resid	0.915815	Schwarz criterion	1.851216	
Log likelihood	2.457963	Hannan-Quinn criter.	1.290268	
F-statistic	563.4754	Durbin-Watson stat	2.398832	
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews10*

بالانتقال إلى اختبار منهج الحدود (ARDL) يوضح الجدول الموالي نتائج حساب إحصائية F حيث جاءت قيمة ($F=23.42$) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج، و القيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي أقرحها كل من (Pesaran et al. 2001)، عند مستويات معنوية 1%، 5% و 10%.

الجدول (16): اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	23.42619	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews10*

إن نتائج النموذج تدعم رفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (الحرية السياسية X1، الحرية الاقتصادية X2، وسعر النفط X3 و المتغير الوهمي X4) والمتغير التابع الاستثمار المحلي Y في الجزائر.

ثالثاً: تقدير علاقة المدى الطويل والمدى القصير:

1. تقدير علاقة المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة المعتمد عليها والاستثمار المحلي، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل وفقاً لنموذج (ARDL) وتتضمن هذه المرحلة تقدير المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول (17): نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل المتغير التابع (Y)

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	17.56395	2.154906	8.150682	0.0002
X2	-0.751401	0.217665	-3.452095	0.0136
X3	-0.301010	0.094427	-3.187750	0.0189
C	88.59093	11.49911	7.704157	0.0003
EC = Y - (17.5640*X1 - 0.7514*X2 - 0.3010*X3 + 88.5909)				

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews10*

تشير نتائج النموذج القياسي في الأجل الطويل والمبينة في الجدول أعلاه إلى:

- الحرية السياسية X1:

فقد جاء أثر الحرية السياسية على الاستثمار المحلي طردي ومعنوي، أي كلما زادت درجة الحرية السياسية بنسبة 1% زاد حجم الاستثمار المحلي بنسبة 17.56395% وهذه النتيجة موافقة للتوقع وللنطق الاقتصادي، فعالية الحكومة والجودة التنظيمية وقواعد القانون والسيطرة على الفساد كلها عوامل تشجع على الاستثمار في البلاد.

- الحرية الاقتصادية X2:

بالنسبة الحرية الاقتصادية فقد جاء أثرها عكسي ومعنوي على الاستثمار المحلي طردي ومعنوي، أي كلما زادت درجة الحرية الاقتصادية انخفض الاستثمار المحلي حيث كلما زاد معدل الحرية الاقتصادية بنسبة 1% انخفض حجم الاستثمار المحلي بنسبة 0.75% وهذا ما يناقض مع منطق النظرية الاقتصادية،

حرية العمل وحرية الاستثمار وحرية التجارة والحرية النقدية والحرية المالية كلها عوامل من المفروض تشجع على الاستثمار لكن في الجزائر وبملاحظة المتغيرات الممثلة في حقوق الملكية، الفعلية التشريعية، نزاهة الدولة، حرية الاستثمار، نجدها قد لعبت دورا سلبيا في ترتيب الجزائر في هذا المؤشر حيث أنها سجلت أقل من 50 نقطة مئوية كما تم التطرق اليه في المبحث السابق، حيث تظل الجزائر بيئة صعبة، بالنظر إلى إجراءاتها المعقدة والطابع المركز والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن فعالية بعض هيئات المؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع، والى حد يشبه القيام بالمشاريع الاستثمارية في الجزائر بمسار المقابل، مما انعكس سلبا على حجم الاستثمار وظل متواضعا خارج نطاق المحروقات.

- سعر النفط X3:

جاء أثر أسعار النفط على الاستثمار المحلي سالب ومعنوي، أي كلما زادت أسعار النفط انخفض الاستثمار المحلي حيث كلما زاد أسعار النفط بنسبة 1% انخفض حجم الاستثمار المحلي بنسبة 0.30% وهذا ما يناقض مع هو متوقع، وبالتالي يمكن تفسير عدم ارتباط الاستثمار المحلي بأسعار النفط بصفة مباشرة.

2. تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ) :

أما في ما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ $ECM(-1)$ فقد ظهرت المعلمة $(\lambda = -0.579)$ بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، و آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة λ تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ

جدول (18): نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(Y)

Selected Model: ARDL(3, 1, 3, 2)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 08/20/20 Time: 11:01

Sample: 1996 2018

Included observations: 20

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	0.501305	0.051178	9.795219	0.0001
D(Y(-2))	0.107799	0.049986	2.156590	0.0744
D(X1)	8.063310	1.481501	5.442663	0.0016
D(X2)	-0.214949	0.038326	-5.608361	0.0014
D(X2(-1))	-0.015269	0.034955	-0.436805	0.6775
D(X2(-2))	0.117108	0.032065	3.652247	0.0107
D(X3)	-0.583178	0.019452	-29.98046	0.0000
D(X3(-1))	0.195851	0.037913	5.165847	0.0021
X4	4.485877	0.311961	14.37960	0.0000
CointEq(-1)*	-0.579261	0.041459	-13.97205	0.0000
R-squared	0.995204	Mean dependent var	0.737043	
Adjusted R-squared	0.990888	S.D. dependent var	3.170306	
S.E. of regression	0.302624	Akaike info criterion	0.754204	
Sum squared resid	0.915815	Schwarz criterion	1.252070	
Log likelihood	2.457963	Hannan-Quinn criter.	0.851392	
Durbin-Watson stat	2.398832			

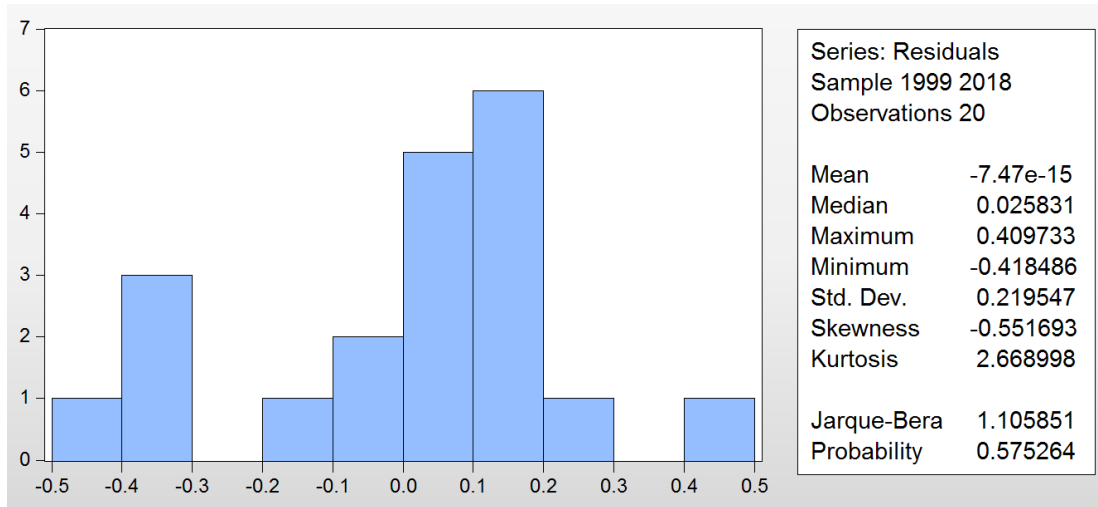
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ، فإن النتائج أعلاه تظهر أن المتغيرات المستقلة والمتغيرة التابعة من حيث المعنوية وكذلك من حيث نوعها في الأجل القصير، تتوافق بشكل كبير مع علاقتها في الأجل الطويل.

3- التوزيع الطبيعي للأخطاء:

لاختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر نستخدم اختبار (Jarque-Bera test) لفرض العدم (التوزيع الطبيعي للبواقي: H_0):

الشكل رقم(02):التوزيع الطبيعي للأخطاء



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

وقد أكدت نتائج الاختبار كما هو مبين بالشكل رقم (03)، أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت القيم الاحتمالية (P-Values) لـ Jarque-Bera test 0.575 ، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

4- اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM):

لا يمكن الاعتماد على النموذج المقدر في حال ارتباط بواقيه ارتباطا ذاتيا بينها نظرا لأن هذا الارتباط من شأنه أن يؤثر سلبا على صحة القيم العددية للمعاملات المقدرة ومن ثم الخروج باستنتاجات مضللة لاختبارات المعنوية، لهذا يجب التأكد من خلو النموذج المقدر من هذه المشكلة، وذلك باستخدام اختبار (Breuch Gofry Serial Correlation LM test -) لفرض العدم (لا يوجد ارتباط سلسلي بين البواقي: H_0)

الجدول رقم(19):اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.631606	Prob. F(1,5)	0.4628
Obs*R-squared	2.243075	Prob. Chi-Square(1)	0.1342

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

وقد أكدت نتائج الاختبار كما هو مبين بالجدول أعلاه خلو بواقي النموذج المقدر من هذه المشكلة، حيث بلغت القيم الاحتمالية (P-Values) لـ Fstatistic 0.4628 ، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد على أنه يمكن قبول الفرض العدمي بأن النموذج المقدر يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقيه.

5-اختبار ثبات التباين:

من ضمن مواصفات النموذج الجيد أن تكون بواقي التقدير وفقا له ذات تباين متجانس، لأن إسقاط هذا الفرض يسبب تحيزا في الأخطاء المعيارية المقدرة ومن ثم الحصول على نتائج مضللة، وقد تم الاعتماد على نتائج أحد الاختبارات المستخدمة لهذا الغرض وهو اختبار White:

الجدول رقم(20):اختبار ثبات التباين للأخطاء.

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.082471	Prob. F(13,6)	0.4909
Obs*R-squared	14.02156	Prob. Chi-Square(13)	0.3723
Scaled explained SS	1.053088	Prob. Chi-Square(13)	1.0000

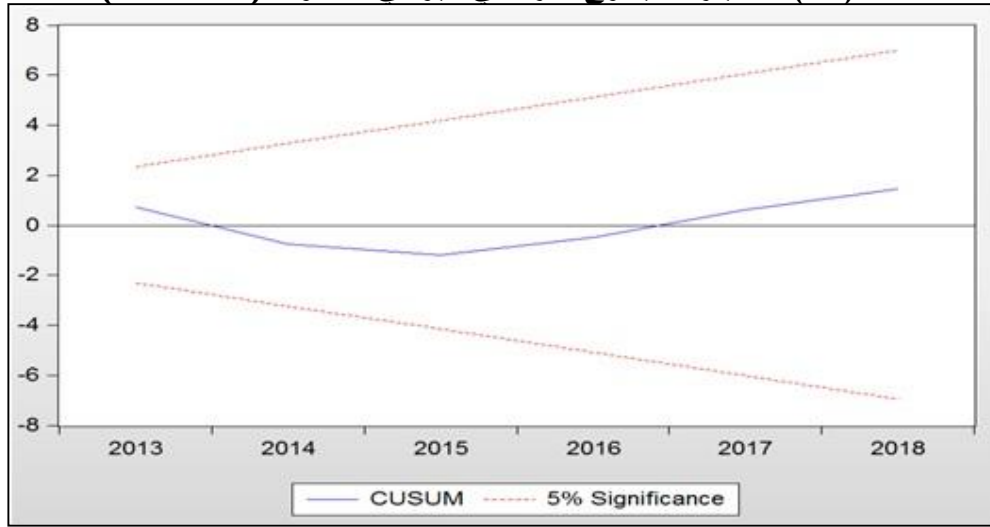
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

وكما هو مبين في **الجدول أعلاه** جاءت القيم الاحتمالية P - values لكل من F-Statistic و Square Chi - أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد أن بواقي التقدير ذات تباين متجانس.

6. اختبار استقرار النموذج اختبار تصحيح الخطأ (stability test):

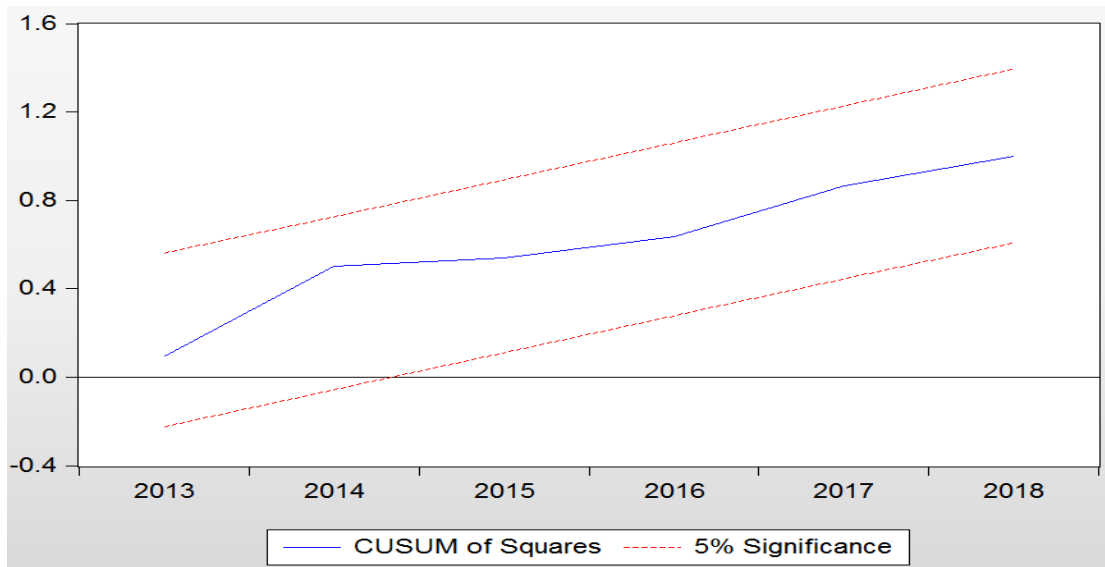
لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) وبعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار و انسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل و أظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL. ويتحققا لاستقرار الهيكلية للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا و CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وعلى ضوء معظم هذه الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM وCUSUMSQ التي اقترحها كل من Brown، Dublin و(1975)Evans.^أ

الشكل (03): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews10*

الشكل (04): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews10*

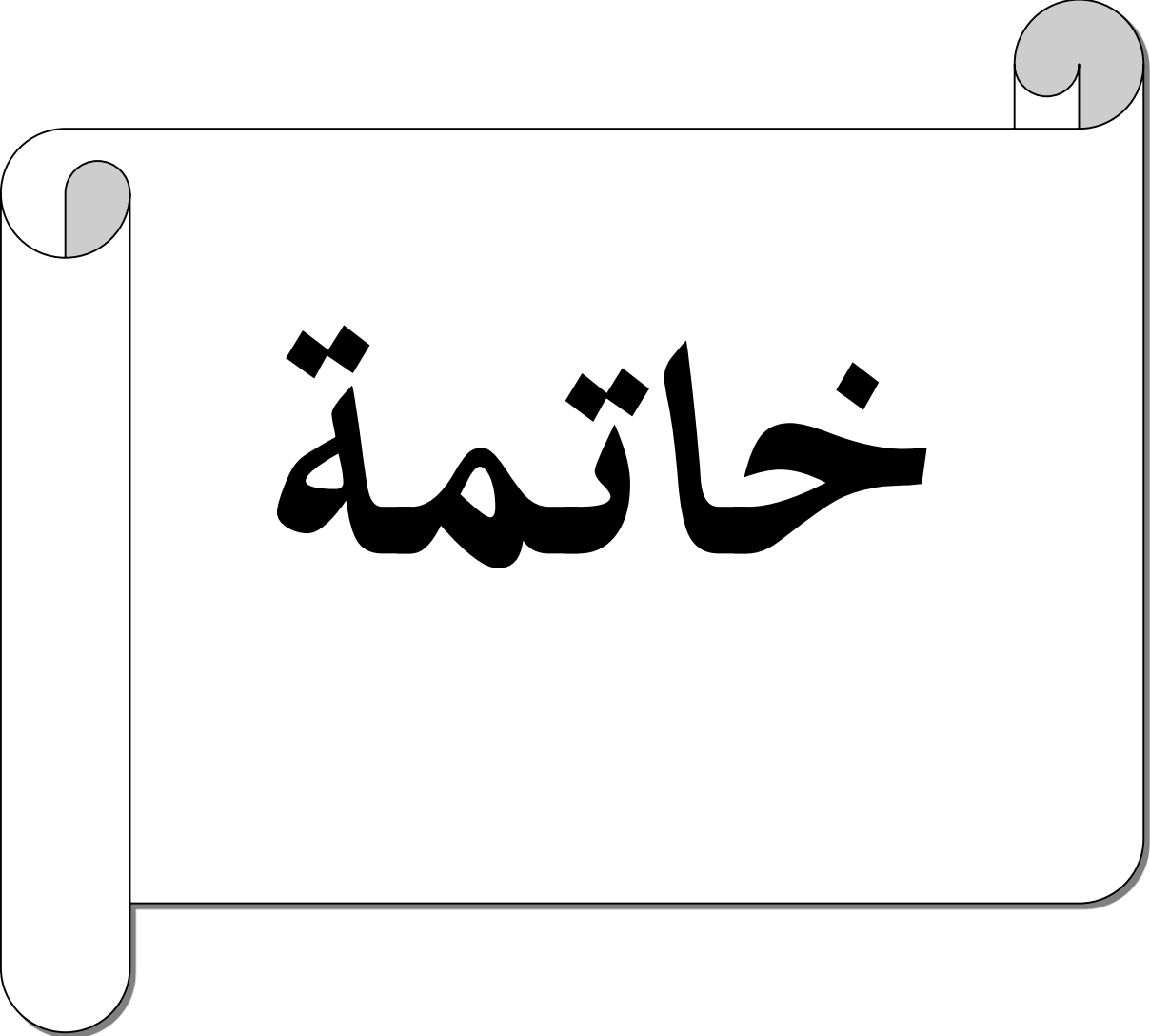
خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل حاولنا في البحث على إيجاد مدى تأثير النوعية المؤسسية على الاستثمار المحلي في الجزائر في الفترة ما بين 1996 إلى 2018، حيث قمنا باستعراض المتبع لاختبار هذه العلاقة، إذا قمنا بتعرف على المتغيرات هذه الدراسة ثم تطرقنا إلي التعرف على النموذج الذي استخدم وهو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL وهذا لتطبيق منهجية التكامل المشترك التي من مراحل اختبار جذر الوحدة التي كانت نتائجها غير معنوية عند المستوى ومعنوية عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى، ثم أجرينا اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود أظهرت النتائج إن إحصائية فيشر F أكبر من قيمة الحد العلوي إي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أثبتت الدراسة أن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج ومن خلال تحليل نتائج تقدير النموذج القياسي توصلنا إلى ما يلي:

- فقد جاء أثر الحرية السياسية على الاستثمار المحلي طردي ومعنوي، أي كلما زادت درجة الحرية السياسية بنسبة 1% زاد حجم الاستثمار المحلي بنسبة 17.56395% وهذه النتيجة موافقة للتوقع وللنموذج الاقتصادي، فعالية الحكومة والجودة التنظيمية وقواعد القانون والسيطرة على الفساد كلها عوامل تشجع على الاستثمار في البلاد.

- بالنسبة الحرية الاقتصادية فقد جاء أثرها عكسي ومعنوي على الاستثمار المحلي طردي ومعنوي، أي كلما زادت درجة الحرية الاقتصادية انخفض الاستثمار المحلي حيث كلما زاد معدل الحرية الاقتصادية بنسبة 1% انخفض حجم الاستثمار المحلي بنسبة 0.75% وهذا ما يناقض مع منطق النظرية الاقتصادية، حرية العمل وحرية الاستثمار وحرية التجارة والحرية النقدية والحرية المالية كلها عوامل من المفروض تشجع على الاستثمار لكن في الجزائر هناك عراقيل تحد من حرية التجارة والحرية النقدية والحرية المالية.

- كما أن النتائج الأجل القصير جاءت تتشابه كثيرا مع النتائج في الأجل الطويل، أي أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من حيث المعنوية وكذلك من حيث نوعها في الأجل القصير، تتوافق بشكل كبير مع علاقتها في الأجل الطويل.

A graphic of a scroll with a light gray background and a black outline. The scroll is partially unrolled, with the top and bottom edges showing a darker gray shadow. The word 'خاتمة' is written in the center in a bold, black, stylized Arabic script. The scroll has two visible rolls at the top and bottom, and a small tab on the left side.

خاتمة

حاولت هذه الدراسة أن تناقش هذا الموضوع وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتمثلة في ما مدى تأثير متغيرات النوعية المؤسسية (الحرية السياسية، الحرية الاقتصادية) على الاستثمار المحلي في الجزائر على امتداد الفترة الزمنية من 1996-2018 بهدف. وسنستعرض في ختام هذا البحث اختبار صحة الفرضيات والإجابة عن الإشكالية لنخرج عن أهم النتائج التوصل إليها والتوصيات المقترحة ونختتمها بعرض آفاق الدراسة.

أولاً: اختبار فرضيات الدراسة:

يمكن اختصار الإجابة على الفرضيات في:

- تسعى الجزائر من خلال مختلف القوانين والأنظمة والإجراءات التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وخلق المؤسسات وإنشاءات في سبيل ذلك هيأت إشراف ومتابعة، إلا أن نظرة المؤسسات والمنظمات الدولية للجزائر هي نظرة سلبية وصنفت الجزائر على أنها ذات أداء ضعيف أو في أحسن الأحوال هي في وضعية متوسطة، وهو ما ينفي صحة الفرضية القائلة (تعمل الجزائر على تحسين البيئة السياسية والاقتصادية من أجل تحسين القطاع الاستثماري للبلاد)

- تم إثبات وجود أثر موجب ذو دلالة معنوية بين الحرية السياسية وحجم الاستثمار المحلي ما يثبت صحة الفرضية الثانية التي تقول (هناك أثر إيجابي ومعنوي لمؤشر الحرية السياسية على حجم الاستثمار المحلي).
- تم إثبات وجود أثر سالب ذو دلالة معنوية للحرية الاقتصادية والاستثمار المحلي وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة (هناك أثر إيجابي ومعنوي لمؤشر الحرية الاقتصادية على حجم الاستثمار المحلي).

ثانياً: نتائج الدراسة:

لقد أفضت الدراسة لهذا البحث مجموعة من النتائج شكلت في عمومها إجابات واضحة ومحددة للأسئلة الفرعية المنبثقة عن الإشكالية الأم يمكن أن نجملها في ما يلي:

- نظرة المؤسسات والمنظمات الدولية للجزائر هي نظرة سلبية وصنفت الجزائر على أنها ذات أداء ضعيف أو في أحسن الأحوال هي في وضعية متوسطة، وعلى الرغم من التحفظات التي يمكن أن نضعها على هذه البيانات والتي لا تبرز مستوى الجهود المبذولة رسمياً لتحسين هذه الصورة فيمكن أن نؤكد أن نشر مثل هذه البيانات كان له التأثير المباشر على أحجام عدد كبير من المستثمرين على الاستثمار في الجزائر، كما اظهر مؤشر الحرية الاقتصادية ترتيب سلبى للجزائر في هذا المؤشر إذا احتلت الجزائر المرتبة 172 عالمياً بحصولها على 4.4 نقطة مئوية مما يؤهلها إلى التصنيف في درجة الحرية الاقتصادية معدومة، أما ترتيبها ضمناً دول شمال افريقية والشرق الأوسط فقد احتلت المرتبة 14.

- تسعى الجزائر من خلال ما يعرف بالمخططات الإنعاش الاقتصادي، إلى بعث الحركية في كافة القطاعات وبصورة متزامنة، ولقد تجلت ذلك من خلال مختلف القوانين والأنظمة والإجراءات التي ترمي

إلى تشجيع الاستثمار وخلق المؤسسات وإنشاءات في سبيل ذلك هيأت إشراف ومتابعة، على غرار المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري. - قد جاء أثر الحرية السياسية على الاستثمار المحلي طردي ومعنوي، أي كلما زادت درجة الحرية السياسية بنسبة 1% زاد حجم الاستثمار المحلي بنسبة 17.56395% وهذه النتيجة موافقة للتوقع وللمنطق الاقتصادي، فعالية الحكومة والجودة التنظيمية وقواعد القانون والسيطرة على الفساد كلها عوامل تشجع على الاستثمار في البلاد.

- بالنسبة الحرية الاقتصادية فقد جاء أثرها عكسي ومعنوي على الاستثمار المحلي طردي ومعنوي، أي كلما زادت درجة الحرية الاقتصادية انخفض الاستثمار المحلي حيث كلما زاد معدل الحرية الاقتصادية بنسبة 1% انخفض حجم الاستثمار المحلي بنسبة 0.75% وهذا ما يناقض مع منطق النظرية الاقتصادية، حرية العمل وحرية الاستثمار وحرية التجارة والحرية النقدية والحرية المالية كلها عوامل من المفروض تشجع على الاستثمار لكن في الجزائر هناك عراقيل تحد من حرية التجارة والحرية النقدية والحرية المالية.

ثالثا- التوصيات :

رغبة في تحقيق حجم جيد من الاستثمار المحلي نجد الأبعاد المؤسسية احد عناصر البارزة وهو الأمر الذي عملت بمقتضاه الجزائر في هذا المضمار توصي الدراسة بما يلي :

- الاهتمام بالاستثمار المحلي باعتباره انه يشكل احد المتغيرات الأساسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي

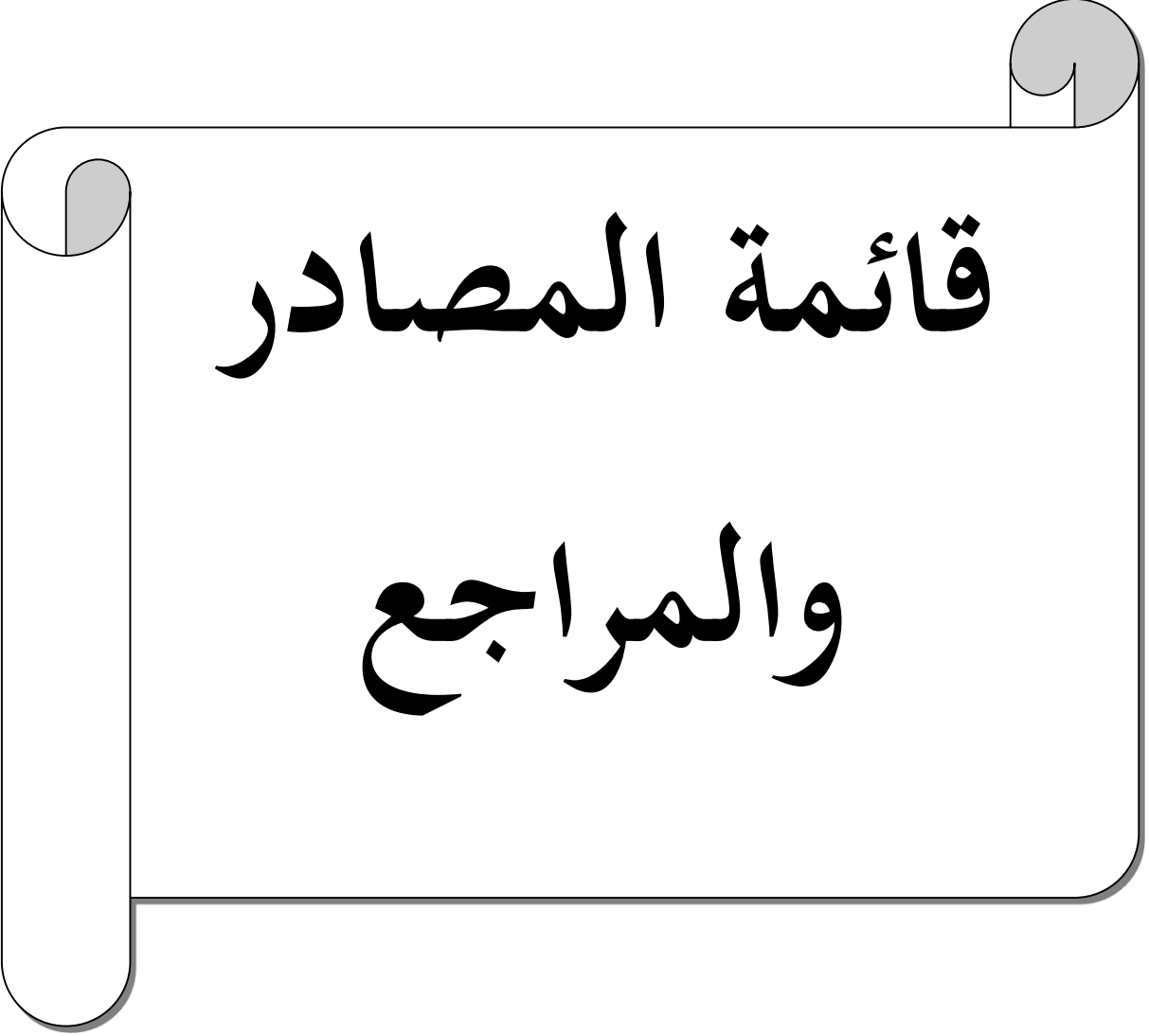
- ضرورة التركيز على الإصلاح المؤسسي متمثلا في توفير مؤسسات ذات نوعية جيدة تساعد على الرغبة في الاستثمار المحلي.

- العمل على الاهتمام بالمؤشرات المكونة لنوعية المؤسسات وهي الحرية السياسية والحرية الاقتصادية وهذا لزيادة حجم الاستثمار المحلي.

- الاهتمام بالتنوع الاقتصادي وهذا بتدعيم الاستثمار المحلي للخروج من تباعية قطاع المحروقات.

رابعا :آفاق الدراسة

لقد فتحت هذه الدراسة آفاق واسعة لدراسات مستقبلية يمكن أن تقدم فيها قيمة مضافة، كما أن الدراسة القياسية عموما تتطلب عدد كبير من المشاهدات فيجب مراعاة هذا في البحوث القادمة خاصة عند تطبيق نماذج حديثة مثل نماذج الانحدار الذاتي ونماذج تصحيح الخطأ، كما يمكن تطبيق هذه الدراسة على الدول العربية ككل باستخدام نماذج البائل.



قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. آدم مهادي أحمد، الدليل الدراسات الجدوى الاقتصادية، 1999، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة.
2. حساني بن عودة، اثر العوامل المؤسسية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر، 2010-2011، ص: 85
3. دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، 2009، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
4. دو غلاس سي نورث، أسس علم الاقتصاد المؤسسي الجديد- مركز المشروعات الدولية الدولية CIPE- الولايات المتحدة الأمريكية 2008.
5. دوغلاس سي نورث، أسس علم الاقتصاد المؤسسي الجديد، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص: 7، الموقع الالكتروني: [www . developmentinstitute org](http://www.developmentinstitute.org)
6. طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، 2012، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، عمان - الأردن.
7. عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، 2008، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
8. فواد التيمي ارشد، أسامة عزمي سلام، الاستثمار بالأوراق المالية - تحليل وإدارة، 2004، دار للنشر والتوزيع والطباعة، ط 01 عمان الأردن.
9. ماجد الحميدان، السيادة الاستثمارية دليل الافراد لقوة الثروة، 2009، دار الفرابي للنشر والتوزيع ط01، بيروت، لبنان .
10. ماري ام شيرلي، وجود المؤسسات امر حاسم لريادية الاعمال، مركز المشروعات الدولية الخاصة، الموقع الالكتروني: www.developmentinstitue.org
11. محمد جمال تمام، الفساد والاقتصاد العالمي، الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 2000 .
12. محمد حسين الوادي، وآخرون، دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية، 2010، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
13. محمد عدنان بن الضيف، مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامية، 2013، دار النقائس للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن.
14. منصور العرين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، 2012، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان.

15. هوارى معراج وآخرون، القرارات الاستثمارية في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، 2013، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان - الأردن.

16. هوشيام معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، 2009، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان.

ب- المذكرات والأطروحات:

1. إمنصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي واشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي: دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005.

2. بلال مومو، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة (1990، 2011)، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013 .

3. جوادي عصام، النظام المؤسساتي و النمو الاقتصادي في الدول العربية - دراسة قياسية خلال الفترة 2000 - 2012 ، مذكرة ماجستير، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الجزائر العاصمة، الجزائر، السنة الجامعية 2015 - 2016.

4. محمد عماد سياسى، دور البنوك التجارية في تحفيز الاستثمار المحلي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA فرع وقلة 914 مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، الجزائر.

5. مساني إبراهيم، عزوزة محمد، واقع الاستثمار في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط -2015 (2000)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي بجامعة العربي التبسي- تبسة، السنة 2016.

ج-المجلات:

1. أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة - الأردن كنموذج، مجله اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 13.

2. بوسماحة نصر الدين، "القواعد النموذجية وإرساء الحكم الراشد"، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، عدد رقم 01 ، 2012.

3. تعلمي مخزومي، عصام جوادي، عقبة عبد اللاوي، النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد دراسة قياسية للفترة: 2000-2012، مجلة رؤى | اقتصادية، جامعة الشهيد خيمة لخضر ، الوادي الجزائر ، العدد 11، السنة 2016.

4. د. زكية أحمد مشعل، زيد محمد أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على الأردن ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة اليرموك (الأردن)، المجلد 23، العدد 01 ، جوان 2007.
 5. شكوري سيدي محمد، شبي عبد الرحيم، العدالة ، التنمية المستدامة والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترو، حالة الجزائر ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية معهد التحليل العرق، الكويت ، المجلد الخامس، العدد 05، جويلية 2012.
 6. عثمان مروة، خبابة عبد الله، نوعية المؤسسات آلية لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف لمسيلا، مجلد 12، العدد 01، السنة 2019.
 7. عثمان ميرة وخبابة عبدالله، نوعية المؤسسات الآلية لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، المجلد 12 ، العدد 01 (2019)، تاريخ النشر: 2019/06/14، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019.
 8. قلاتي عبد الكريم، "الاستقرار السياسي وعلاقته بالحكم الراشد والتنمية المستدامة"، مجلة الفكر البرلماني، العدد 23 .
 9. قلاتي عبد الكريم، "الحكم الراشد وعلاقته بالاستقرار السياسي والتنمية المستدامة"، إدارة، مجلد 20 ، عدد 39 ، لسنة 2010 .
 10. لطفي مخزومي، عصام جواوي، عقبة عبد اللاوي، النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد دراسة قياسية للفترة: 2000-2012، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، الجزائر ، العدد 11، السنة 2016.
 11. نقلا عن (أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، المؤسسات والنمو الاقتصادي ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قادي مرياح ورقلة، الجزائر العدد: 2015 / 13 .)
- د- الملتقيات:

1. <http://www.wefonm.org>
2. عادل رزق، "الإدارة الرشيدة: الحكم الجيد والحوكمة"، أعمال الملتقى العربي الثاني حول الإدارة الرشيدة والإصلاح الإداري والمالي، المنعقد في القاهرة، مصر، 2008 .
3. فرياد راتب، التجارة الاستثمار بالتعلم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي 2014، مؤسسة شباب الجامعة.
4. المنتدى الاقتصادي العالمي التقرير السنوي 2009-2010-2010 واشنطن 2010.
5. يعتبر المنتدى الاقتصادي العالمي منظمة دولية مستقلة يشارك فيها العديد من القادة ورجال الأعمال والفكر والسياسة وغيرهم، حيث يعتبر المنتدى الذي تأسس في عام 1971 على يد البروفيسور "كانوس

شواب" ويتخذ من جنيف بسويسرا مقرا له مؤسسة حيادية غير ربحية و غير مرتبطة بأي مصالح سياسية و حزبية أو قومية، تسعى إلى تحسين الأوضاع في العالم
ت-المواقع الإلكترونية:

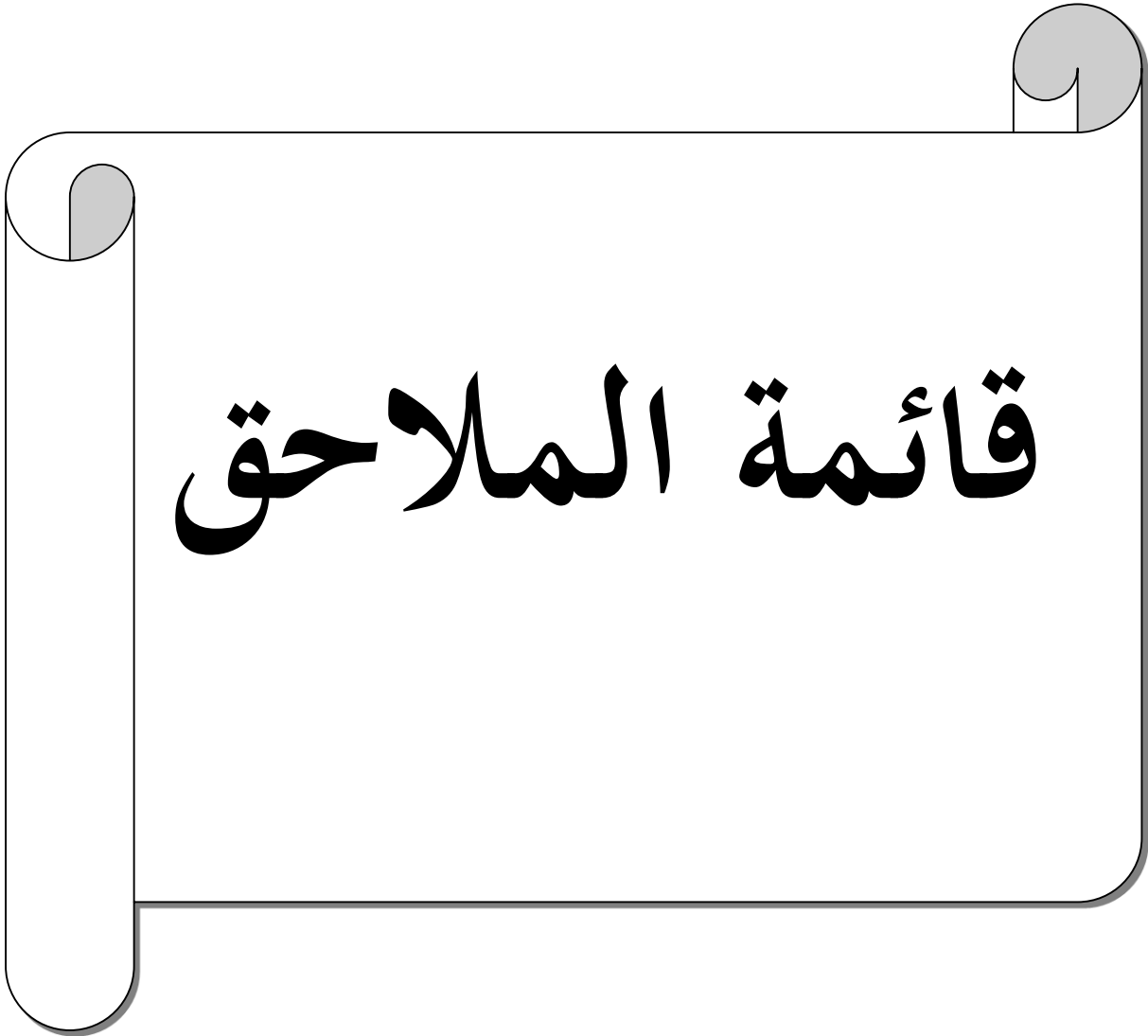
1. مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016.

2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Arthur Schneider, Trade, Growth and Institutional Change: British Imperialism Revisited (New York: UMI (7) Microform, 2008).
2. BANCEL Franck, La gouvernance des entreprises, Economica, Paris, 1997.
3. Belkeise, Alger, 2013.
4. Carmignani, «The Distributive Effects of Institutional Quality When Government Stability is Endogenous,» .
5. Chifford D. clark and jung chao liu, (the media, the judiciary, the banks and the resilience of east asian economics,) in: Tsu- Tan Fu, Chiff J. Huang and C. A. Knox Locell, Productivity and Economic Performance in the asian-pacific region (london: instute of economics, academia, 2002).
6. DEJAMMET Alain , L'archipel de la gouvernance mondiale, Dalloz, Belgique, 2012.
7. Fabrizio Carmignani, "The Distributive Effects of Institutional Quality When Government Stability is En- dogenous", European Journal of Political Economy, no. 25 (2009).
8. Haut conseil de la coopération internationale, Les non-dits de la bonne gouvernance Edition Karthala, Paris, 2001.
9. Jana Stoever "On Comprehensive Wealth, Institutional Quality and Sustainable Development Quantifying the Effect of Institutional Quality on Sustainability" Journal of Economic Behavior & Organization 81(2012) 794-801. Hamburg University& Hamburg Institute of International Economics, Germany, Published by Elsevier, 2011.
10. Joshua C. Hall, Russell S. Sobel and George R. Crowley, «Institutions, Capital and Growth, Southern (11) Economic Association, vol. 77, no. 2 (2010)
11. LOMBARD Martine, Régulation économique et démocratie, Dalloz, Paris, 2006.
12. MORVAN François, « Les aspects majeurs de la nouvelle gouvernance financière », Réforme des finances publiques démocratiques et bonne gouvernance, actes de la 1ere université de printemps de finances publiques de groupement Européen de recherches en finances publiques, (GERFIP), France, 2004.
13. Narayan, P: The saving and investment nexus for China-Evidence from cointegration tests, Applied Economics, Vol. 37, 2005.
14. Ntim Gyakari Esey, Emilia Yaroson. Institutional Quality and Foreign Direct Investinent (FDI) In Nigeria: A Prognosis.IOSR Journal Of Humanities And Social Science. Volume 19, Issue 6, Ver. V (Jun. 2014), PP 37-45. <http://www.iosrjournals.org> (2-5-2017)
15. Pesaran, M. and Pesaran, B: Time Series Econometrics: Using Microfit 5.0 (Window Version).Oxford: Oxford University Press, 2009

16. Pesaran, M. and Pesaran, B: Working with Microfit 4.0 : Interactive Econometric Analysis. Oxford: Oxford University Press. 1997
17. Pesaran, M., Shin, Y. and Smith, R: Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol.16, 2001.
18. Rapport sur le commerce et le développement 2006: Partenariat mondial et politiques Nationales de Développement,» CNUCED (2006), p. 214
19. ZOUAIMAI Rachid , Les autorités de régulation indépendantes face aux exigences de la gouvernance , Editions,



قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): بيانات الدراسة

	Y	X1	X2	X3	X4
1996	24.87938	-0.9475	56.68	16.81508	0
1997	22.95159	-0.9475	56.24	15.17249	0
1998	25.74810	-0.9025	56.04	9.230687	0
1999	24.38701	-0.9025	56.86	13.35468	0
2000	20.67469	-0.9550	58.64	20.62549	0
2001	22.84018	-0.9550	56.72	17.57806	0
2002	24.57106	-0.6725	61.56	18.40652	0
2003	24.08804	-0.6025	66.56	20.23344	0
2004	24.01652	-0.6025	59.86	22.23452	0
2005	22.37107	-0.5200	61.22	29.09233	0
2006	23.16650	-0.5675	56.90	30.67435	0
2007	26.32446	-0.6300	58.92	28.68693	0
2008	29.23205	-0.6875	58.08	30.49038	1
2009	38.23636	-0.7550	58.52	20.64467	1
2010	36.28373	-0.7375	59.94	23.40952	1
2011	31.67044	-0.7750	58.82	27.30970	1
2012	30.79946	-0.7700	53.52	26.17201	1
2013	34.18389	-0.7150	53.08	23.81619	1
2014	37.41881	-0.7825	51.92	20.47279	1
2015	42.25768	-0.7950	53.98	12.84792	1
2016	43.07435	-0.8100	50.72	10.04610	1
2017	41.44124	-0.8125	50.20	12.31370	1
2018	40.48897	-0.7800	51.48	12.31370	1

الملحق رقم (02): تمثيل بياني للنموذج

☐ Test statistics graph

